S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2963
29 November 1990

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والستين بعد الالفين والتسعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد بيكر	(الولايات المتحدة الامريكية)
الأعضاء : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد شفاردنادزى
إثيوبيا	السيد دنكا
رومانيا	السيد مونتيانو
زائير	السيد موشبكوا كلمبا وا كتانا
الصين	السيد شيان شيتشن
فرنسا	السيد دوماس
فنلندا	السيد باسيو
كندا	السيد كلارك
كوبا	السيد مالميركا بيولي
كوت ديفوار	السيد إسي
كولومبيا	السيد خاراميُّو
ماليزيا	السيد أبو حسن
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد هيرد
اليمن	السيد الأشطل

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعّة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

90-61481/A ٢٣٣٠ض(٩٠)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٥

اقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

الحالة بين العراق والكويت

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أبلغني الأمين العام أنه في اجتماع مجلس الأمن هذا تُمثل الدول الأعضاء التالية بوزراء خارجيتها : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وإثيوبيا ورومانيا وزائير والصين وفرنسا وفنلندا وكندا وكوبا وكولومبيا وماليزيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية . يمثل كوت ديفوار واليمن الممثل الدائم لكل منهما لدى الأمم المتحدة . إن اشتراك هذا العدد الكبير من وزراء الخارجية للدول الأعضاء في المجلس شاهد ، في رأينا ، على أهمية هذه الجلسة . وباسم المجلس أود أن أعرب لهم عن عميق التقدير لحضورهم .

إن حضوركم هنا بحد ذاته ، أيها الزملاء ، وللمرة الرابعة فقط في تاريخ المجلس التي يجتمع فيها وزراء الخارجية ، يرمز ، في رأينا ، إلى خطورة الموقف الراهن . وأود أن أبدأ مناقشة اليوم باقتباس أعتقد أنه يوضح على نحو مناسب سياق مناقشاتنا لهذا اليوم . وهذا الاقتباس نصه كما يلي :

"ما من سابقة لشعب راح ضحية مثل هذا الظلم وما برح حتى اللحظة مهددا بأن يترك فريسة للمعتدي . وأيضا لم يوجد مطلقا مثال على حكومة تمضي بارتكاب إبادة منهجية لأمة باتباع وسائل همجية انتهاكا لأكثر العهود قداسة التي قطعت لجميع شعوب المعمورة بألا يكون لجوء إلى حروب الفتح وبألا تستعمل الغازات السامة والسموم المهلكة ضد الأبرياء من بني البشر" .

هذه العبارات ـ في اعتقادي ـ كان يصح أن تصدر عن أمير الكويت ، لكنها لم تصدر عنه . إن هذه العبارات نُطق بها في عام ١٩٣٦ وليس عام ١٩٩٠ . لقد صدرت عن هيلاسلاسي زعيم اثيوبيا الرجل الذي وجد بلده يتعرض للغزو والاحتلال كما عوملت الكويت بوحشية منذ ٢ آب/أغسطس . ومن المحزن أن هذا النداء إلى عصبة الأمم قد وقع على أذان صماء . وفشلت جهود عصبة الأمم لوقف العدوان وتلت ذلك الحرب والاضطراب في الساحة الدولية .

إن التاريخ أعطانا الآن فرصة أخرى . بعد أن خلصنا من الحرب الباردة ، أمامنا الآن فرصة لبناء العالم الذي كان المؤسسون لهذه المنظمة ـ مؤسسو الأمم المتحدة ـ ينشدونه . أمامنا فرصة لجعل مجلس الأمن والأمم المتحدة أداتين حقيقيتين للسلم والعدالة في العالم بأسره . ولا ينبغي أن نسمح للأمم المتحدة بأن تلقى مصير عصبة الأمم . لا بد أن نحقق رؤيانا المشتركة لعالم يسوده العدل والسلام في فترة ما بعد الحرب الباردة .

ولكننا إذا كان لنا أن نفعل ذلك ، لا بد أن نواجه التهديد الذي يتعرض له السلم العالمي والذي نجم عن عدوان صدام حسين . ولهذا فإن المناقشة التي نحن على وشك بدئها تعتبر فيما أظن من أهم المناقشات التي جرت في تاريخ الأمم المتحدة . وهي بالقطع ستحدد إلى حد كبير مستقبل هذه الهيئة .

لا بد أن يكون هدفنا اليوم هو إقناع صدام حسين بأنه لا يمكن تجاهل المطالب الانسانية العادلة للمجلس والمجتمع الدولي . وإذا لم يعكس العراق اتجاه مساره سلميا فيلزم اتخاذ اجراءات ضرورية أخرى بما في ذلك استخدام القوة . لا بد أن نضع هذا الخيار أمام صدام حسين بكل وضوح .

ووفقا للقرارات السابق اتخاذها بشأن هذا البند ، أدعو ممثل العراق الدائم لدى الأمم المتحدة إلى شغل مقعد على طاولة المجلس . وأدعو نائب رئيس وزراء ووزير خارجية الكويت إلى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد الانباري (العراق) والشيخ الصباح (الكويت) مقعدين على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يستأنف مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج على جدول أعماله .

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/21969 ، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية . وقد انضمت رومانيا وفرنسا إلى مقدمي مشروع القرار .

المتكلم الأول هو نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت . أرحب بسعادته وأدعوه إلى الادلاء ببيانه .

الشيخ الصباح (الكويت) : باسم الكويت أحييكم ، وأنقل إليكم التقدير الصادق من شعبها الصامد في وجه العدوان العراقي ، وتمنياته بالتوفيق لكم متطلعا لمداولاتكم ، آملا بأن يخرج من هذا اللقاء التاريخي صوت المجتمع الدولي ، في وقفة تاريخية واحدة ، منددا بالعدوان ، معبرا عن تصميمه على مواجهته ، مؤكدا بأن المستقبل هو لسيادة القانون ، وأن العلاقات الدولية ستقوم على مبادئ الميثاق ، وعلى الشرعية الدولية ، وعلى التفاهم والحوار وحل المشاكل بالوسائل السلمية .

صوتكم هو رسالة إلى شعب الكويت بأن المجتمع الدولي معه في نضاله للتخلص من الطغيان ، وفي آماله لتجاوز محنة الاحتلال .

وأحييكم ناقلا لكم التقدير والتمنيات الصادقة من شعب الكويت بأن يكون الغد أفضل من اليوم ، وأن تكون معاناة الأمس عبرة للعالم بأن زمن اللجوء إلى القوة والاستمرار في العناد والمكابرة والاصرار على العدوان هي مظاهر الماضي ، وأن المجتمع الدولي لن يسمح بعودتها .

يسعدني أيها السيد الرئيس بأن أعبر لكم باسم الكويت عن التقدير المخلص لدور الولايات المتحدة في بذل الجهد الرائد خلال رئاستها لمجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر . وأحييكم أنتم شخصيا للدور البارز الذي قمتم به لإظهار هيبة مجلس الأمن ودوره وفعاليته كجهاز رئيسي لحفظ وفرض الأمن والسلام في العالم .

إن شعب الكويت يعبر عن شكره لكم ولبلدكم وقد جاءت كلمة صاحب السمو الامير الشيخ جابر الاحمد أمير الكويت أثناء استقباله للرئيس بوش في المملكة العربية السعودية قبل أسبوع معبرة عن هذا التقدير . واقتبس من تلك الكلمة :

"أشيد بالدور الحاسم الذي لعبته الولايات المتحدة الامريكية شعبا وحكومة بالوقوف في وجه العدوان والتصدي له . ولم يأت هذا الموقف الامريكي من فراغ ، لانكم سلالة أجدادكم المهاجرين الاول الذين فضلوا منذ قرون المجازفة والمخاطرة بحياتهم بالهجرة إلى عالم بعيد ومجهول بدل الإذعان للقمع وتكبيل الحريات ، مشرعين بذلك تراثا من الوقوف بوجه الظلم والعدوان .

"ولقد تحققت آمالهم في بناء عالم حر يأبى الذل ، ويرفض الطغيان ، وأصبح ملجأ لكل محبي الحرية . واليوم يعكس الاحفاد عبور أسلافهم التاريخي لكي يبددوا الظلمات التي تعكس أشباح الديكتاتورية والطغيان على أرض الاحرار في استمرار صادق للتمسك بعرف وتراث أسلافهم" .

كما يسرني أن أشيد بالدور البارز الذي قامت به بريطانيا خلال ترؤسها لاعمال المجلس في الشهر الماضي . وإنني لاسجل لحكومة بريطانيا الصديقة ، التي تربطها مع بلادي أوثق الروابط التاريخية ، عميق التقدير لوقفتها العادلة والشجاعة مع الحق الكويتي .

يسعدني أيضا أن أحيّي جميع وزراء خارجية الدول الأعضاء ، الذين جاءوا الى هذا الاجتماع ، من بلدانهم البعيدة . عبروا المحيطات ، وتجاوزوا المسافات ، ليكونوا هنا تعبيرا عن تقديرهم للمناسبة التاريخية التي يشهدها المجلس هذا اليوم ، وأعبّر لهم عن امتنان شعب الكويت الذي يرى في دعمهم علاجا لآلامه وتخفيفا لجروحه .

يجتمع المجلس اليوم معبرا عن التصميم بأن تكون مبادئ الميثاق حقيقة ملموسة ، وأن تترجم الأقوال الى أفعال ، وأن يكون مبدأ الأمن الجماعي إطارا حقيقيا تعتمد عليه الشعوب والدول في علاقاتها ببعض ، مطمئنة بأن القويّ لن يفتك بالضعيف ، وأن أصحاب نوايا العدوان سيترددون كثيرا قبل اللجوء الى القوة ليقينهم بأن العالم سيزيل عدوانهم وسيتصدى لمغامراتهم .

يجتمع المجلس اليوم في إطار الفصل السابع من الميثاق الذي ينظّم علاقات الدول بحيث لا مكان للعدوان ، ولا قبول للقوة ، ولا تهاون مع العابثين بمبادئ الميثاق والخارقين لمبادئ القانون الدولي .

وفي هذا الإطار أود أن أحيي الدول التي ساهمت في القوات المتعددة الجنسيات تعبيرا عن حرصها على سيادة القانون ، واستتباب الأمن ، وعن تصميمها على أن العدوان والغرور والظلم هي مظاهر القرون الوسطى لا مكان لها في عقد التسعينيات . إن القوات المتعددة الجنسيات هي ترجمة لارادة المجتمع الدولي بأن العدوان خاسر واللجوء الى القوة يجلب الدمار .

إن الكويت تشارك في اجتماع اليوم وهي مدركة بأن السلام بناء ، والحرب دمار ، والازدهار يعتمد على الاستقرار ، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي يرتكز على الاطمئنان .

تعرضت الكويت للغزو والدمار لأنها سعت الى حل القضايا بالتفاهم ، ووضعت العقل فوق أي اعتبار ، وأطمأنت بأن القوة لا يمكن أن تستعمل من بلد عربي وجار تلتقي معه في روابط التآخي ومصالح الجوار وفي التراث المشترك .

منذ العدوان العراقي الغاشم على الكويت واحتلاله لها وضمها إليه بالقوة العسكرية ، يلتئم مجلس الأمن للمرة الثانية على مستوى وزراء الخارجية . ولا شك أن هذا بحد ذاته حدث ذو دلالة بالغة ، حدث يعبر عن طبيعة العدوان الذي تناقشونه : مغزاه ، وأبعاده ، ونتائجه على الأمن والسلام في العالم . كما أن هذا العدوان لم يكتف باحتلال الأرض ، بل بدأ ومنذ اليوم الأول من غزوه الآثم سلسلة متواصلة من عمليات القتل والتعذيب والتشريد والبطش لشعب الكويت المسالم الذي رفض الاحتلال وأبى أن يتعاون مع المحتلين بأي شكل من الأشكال وبدأ يقاوم من خلال عصيان كان أبلغ أثرا في رفض الاحتلال من أي سلاح آخر فتاك . لكن رد المعتدي العراقي لم يعرف الرحمة ولا الإنسانية ولا أية شريعة من شرائع السماء والأرض ، فنزلت قواته تعيث فسادا وتخريبا في أرض الكويت .

وبدأت جحافله تغتصب الحقوق ، وتنتهك الحريات ، وتدمّر ، وتخرّب ، وتسرق كل شيء ، وتنقله الى العراق في عمليات منظمة لتدمير البنية الاقتصادية والاجتماعية للكويت . ولقد هدفت سياسة المعتدي الخبيثة أن تجعل من هذه الممارسات الوحشية دافع خوف وهلع يدفع الكويتيين بالقوة والاكراه الى ترك أرضهم وممتلكاتهم نهبا لهذه الوحوش المفترسة . وبدأت تصادر كل هوياتهم الشبوتية وتحرقها وتنقل أعدادا كبيرة من العراقيين والأجانب لتحل محلهم ، وتستوطن أرضهم ومسكنهم في عملية منظمة لتدمير وتغيير البنية السكانية للكويت . ولعلكم ، وعلى مدى اليومين الماضيين ، استمعتم وشاهدتم جانبا من جوانب المأساة التي يعيشها أبناء بلدي في الكويت يرويها شهود عيان رزحوا تحت سطوة الاحتلال وذاقوا مرارة ممارساته .

إن ذلك كله نموذج صغير عما يلاقيه شعب الكويت يوميا من قسوة المعتدي الغاصب واستهتاره بكل القيّم والمواثيق ، الاسلامية والدولية . لكن عزاء شعبنا وسلواننا أن الله والحق معنا ، وأن التأييد الدولي العارم والاصرار على دحر العدوان ، وبأي ثمن ، هو سبيلنا الى استعادة حقوقنا المشروعة .

إن الكويت صغيرة بحجمها وسكانها ، لكنها كبيرة جدا بهذا التأييد الدولي العارم لها ، تأييد من منطلق الحق درعا للسلام .

أصدر مجلس الأمن ، ومنذ بدء العدوان العراقي وفي سابقة لا مثيل لها ، أحد عشر قرارا بموجب الفصل السابع من الميثاق يدعو فيها العراق الى ضرورة الانسحاب الكامل الفوري وغير المشروط من الكويت وعودة الشرعية لها . واستهدفت بعض تلك القرارات إرغام العراق على الانصياع الى الارادة الدولية بوسائل سلمية من خلال فرض مقاطعة اقتصادية شاملة على العراق وإجراءات أخرى . ولقد كانت المقاطعة تلك وسيلة وليست هدفا بحد ذاته . ولقد تزامنت قرارات مجلس الأمن مع قرارات مماثلة في الإطار العربي والإطار الإسلامي وإطار عدم الانحياز تنطلق من نفس أساس قراري مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) . ونشطت مع تلك القرارات مجهودات لشخصيات دولية وإقليمية بارزة ، من بينها الأمين العام للأمم المتحدة ، ومبعوثين عن الاتحاد السوفياتي والصين ودول أخرى ، استهدفت كلها اقتناع القيادة العراقية بالاستجابة للارادة الدولية . لكن كل تلك المجهودات اصطدمت بصخرة العناد العراقي ، وبقي العدوان والاحتلال يهزّان أركان الاستقرار في المنطقة ، وبقي شعب الكويت وسكانها يتحملون أنواع العذاب . ولقد شملت الاتصالات أيضا بعض الدول العربية التي كان لها موقف لا ينسجم مع قرارات مجلس الأمن ، والتي كانت لها قنوات حوار مستمرة مع بغداد .

ورغم ذلك فقد استمر النظام العراقي في تعنته ، وواصل تصلّبه ، رافضا كل المساعي ، مزدريا كل الجهود ، غير عابئ بالموقف الدولي ، وغير مكترث بالارادة الدولية ، لا تعني قرارات مجلس الأمن شيئا بالنسبه له ، فهو ماض في غيه واستخفافه ومكابرته ، واضعا النظام العالمي في فوضى واضطراب ، عابثا بالاقتصاد العالمي ، مشردا مئات الآلاف من مختلف الجنسيات ، دافعا المنطقة كلها الى صدام مريع . كل ذلك من أجل تحقيق أطماعه وممارسة هيمنته واستمراره في التحدي .

ولقد بلغت وحشية النظام العراقي الذي تجاوز كل عرف وتطاول على كل منطلقات الاخلاق وأسس القانون . فقام ومن منطلق ازدرائه بالانسان وحقوقه بالانتقام من تلك الدول من خلال احتجاز مواطنيها الموجودين في الكويت والعراق وأخذهم كرهائن لديه ، ومنع عنهم حرياتهم الاساسية وسلط عليهم سوط العذاب والتخويف ، استخدم النظام العراقي بعض الرهائن كدروع بشرية ووضعهم في أماكن استراتيجية كضيوف في تلك الأماكن في امتهان لا سابق له لكرامتهم ، وصار النظام العراقي يزاود على إطلاق سراحهم ، مستخدمهم وسيلة للابتزاز ، ولتحويل الانظار عن عدوانه على الكويت .

لا يستطيع أحد الآن ، وبعد تلك الجهود ، وبعد هذه القرارات ، وكل ذلك الوقت الذي يعده أبناء بلدي بالدقائق وينزف فيه الجرح ، وتهرق فيه الدماء ، أن يدعي بأن المجتمع الدولي لم يعط الفرصة الكاملة للعراق لينصاع للأزمة الدولية ، أو أن المجتمع الدولي لم يقدم أرضية صالحة للتعاون من أجل تسوية سلمية ، ودرء خطر الحرب ، وتجنيب المنطقة ويلات دمار لا يعرف مداها إلّا الله سبحانه وتعالى ، كما لا يستطيع أحد أن يدعي بأن المجتمع الدولي تجاهل أية اشارات ايجابية ، أو مبادرات عراقية حقيقية للامتثال لقرارات مجلس الأمن . إن قنوات الاتصال بالنظام العراقي مليئة بفرص تحقيق السلام العادل . وهناك صيغ ، ومجالات عديدة يمكن العبور منها إلى رحاب السلام ، ولكن تجاهل النظام العراقي لكل هذه الفرص ، وعناده هو الذي يجر المنطقة الآن إلى أتون لاهبة ، لا نريدها ولكنها فرضت علينا ، حيث يبدو أنها الطريق الوحيد لاسترجاعنا لحقوقنا .

لقد سعى النظام العراقي إلى تحويل الانظار عن جريمته ضد الانسانية ، وضد السلام العالمي ، وذلك من خلال إثارة موضوعات لا صلة مطلقا لها بعدوانه على الكويت ، مثل خطر التواجد الاجنبي في المنطقة وهو أول من يعلم بأنه سبب تواجدها ، وأثار موضوع الرهائن ، ليخلق مشكلة انسانية دون اعتبار لكرامتهم ، وأدخلهم في طريق مغامراته ، ومن خلال محاولاته اليائسة للربط بين عدوانه وغزوه للكويت وتشريده لشعبها والقضية الفلسطينية ، وهي أولى ضحايا عدوانه ، يستغلها للدعاية الرخيصة ، ومن خلال المطالبة بالحل العربي ، الذي هو أول من خرج عليه ، ورفضه ثم استغله لاغراضه ، بعد أن أثار الشقاق والفتنة بين العرب .

إن المتاجرة بهذه القضايا كشف القناع عن أساليب النظام العراقي في كسب الوقت ، وشق الصفوف ، واستغلال العواطف ، ولكن العالم العربي والاسلامي والدولي اكتشف الحقيقة ورسم الطرق وحدد الهدف ووحد العزم ، ويتمثل ذلك الآن ، أيها الرئيس ، في مشروع القرار المطروح أمامكم .

إن الرسالة التي يحملها مشروع القرار هذا هي رسالة تعطي السلام فرصة جديدة نستخرجها من الظلام الدامس الذي جاء به النظام العراقي إلى منطقتنا ، وهي وميض أمل لا يمكن أن يخبو ، ومصباح نور يجب أن يكون طريق الخروج من النفق المظلم الذي دفع النظام العراقي المنطقة إليه .

لقد تجاهل النظام العراقي نداءات الشعوب للامتثال بقرارات مجلسكم الموقر ، وتصدي لصرخات المعذبين من قسوة الاحتلال في بلدي الكويت ، واستمرت جحافل بغيه تقضي على فرص السلام ، ولذلك فإن المجتمع الدولي ممثلا في مجلس الأمن حر في هذه المرحلة لاستخدام جميع الامكانات له وبالتعاون مع حكومة بلدي وفق ما جاء في مشروع القرار ، من أجل تنفيذ قرارات مجلسكم الموقر ، لوضع نهاية لهذا التحدي السافر ، والخروج غير المقبول على إرادة المجتمع الدولي الذي يرفض استعمال القوة أو اللجوء إلى العنف كشكل من أشكال التعامل .

إن هدفنا هو السلام ، وأن ديننا الاسلامي يدعونا إليه ، ويناشدنا للعمل من أجله . لكنه ومن نفس المنطق ، يدعونا الدين الاسلامي الحنيف إلى مقاومة العدوان ورفض الاستسلام ، والتصدي للقوة ، ولعل الله سبحانه وتعالى علمنا ورسم لنا الطريق في المعالجة العادلة لمثل هذا العدوان من خلال قوله تعالى :

بسم الله الرحمن الرحيم

وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ، فأصلحوا بينهما ، فإن بغت احداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله . فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل ، وأقسطوا إن الله يحب المقسطين" صدق الله العظيم (سورة الحجرات ، الآية ٩)

إن لقاء اليوم سيدخل التاريخ ، وقراركم اليوم يضع ثوابت تاريخ المستقبل ، فليكن الله معكم ، وليكن لكم نصيرا يوفقكم في خطاكم ، ويهدي من ضل عن طريق الحق ، وتجاهل نداء السلام ، ولم يمتثل لصوت العدالة ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الكويت على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ . المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل العراق الدائم لدى الامم المتحدة ، وأعطيه الكلمة .

السيد الانباري (العراق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكركم لإعطائي الفرصة للتكلم في المجلس في حضور عدد كبير وزراء الخارجية الموقرين . في ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر ، عندما كان المجلس يناقش القرار ٦٦٥ (١٩٩٠) ، تكلمت في المجلس محاولا تركيز انتباهه على المتطلبات القانونية التي لابد للمجلس أن يحترمها عند اصدار أي قرار يتضمن أي استعمال للقوة . وإلّا ، فقد قلت إن المجلس كان يتصرف بطريقة تتعدى ولايته ، ويجب أن يعتبر عمله باطلا ولاغيا . وهناك سبب أفضل أرى من أجله أن نفس الحجة تنطبق اليوم ، لانه بموجب ميثاق الامم المتحدة إن أي استعمال للقوة من شأنه أن يعتبر عملا عدوانيا ، إلا في حالات ثلاث ، الحالة الاولى ، بموجب المادة ٥١ ، التي تتضمن الدفاع عن النفس ، واستعمال القوة محدود في هذه الحالة إلى أن ينظر مجلس الامن في الموضوع . وفيما يتعدى ذلك ، فإن أي استعمال للقوة من شأنه أن يكون عملا عدوانيا . وكذلك يمكن لمجلس الامن أن يتصرف في حالة عدم ثبوت عدم فعالية الجزاءات التي فرضت بموجب المادة ٤١ أو عدم قابليتها للتنفيذ . وفي هذه الحالة يمكن للمجلس أن يتصرف على نحو جماعي بموجب المادة ٤٢ باستعمال القوة وفقا لآلية منصوص عليها في المادة ٤٣ .

وبعبارة أخرى ، في هذه الحالة فقط يمكن للإجراء الجماعي المتخذ تحت قيادة مجلس الأمن وسيطرته وبالتنسيق مع لجنة الاركان العسكرية ، أن يؤدي إلى استعمال القوة ضد أي بلد ، ولا يمكن تفويض أية دولة عضو بمفردها صلاحية تجاوز القانون والاعتداء على بلد معين لأي سبب كان .

والحالة الثالثة التي أشرت إليها ترد في المادة ١٠٦ من الميثاق . إذا تعذر على المجلس التوصل إلى اتفاقات خاصة مع الدول الاعضاء لتقبل بوضع قواتها تحت قيادة مجلس مجلس الأمن ، فيمكن عندئذ للبلدان الأربعة الموقّعة على إعلان موسكو الصادر في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٤٣ ، اضافة إلى فرنسا وبالتشاور مع الاعضاء في الامم المتحدة ، أن تقوم بعمل جماعي ضد أي بلد .

هذه هي الحالات الثلاث المحددة التي يمكن فيها لمجلس الامن أن يفوض ، على نحو قانوني ، باستعمال القوة . غير أن مجلس الامن ، للأسف ، تصور فيما يبدو أن المتطلبات القانونية هذه هي مجرد تعابير جميلة ويمكن الاستغناء عنها في هذه الحالة . لذلك سأوجّه الانتباه اليوم إلى الجانب السياسي للخلاف .

(واصل الكلمة بالعربية)

يجتمع مجلس الامن اليوم بهذا المستوى الرفيع ليصوّت على قرار سعت حكومة الولايات المتحدة إلى إصداره بشكل حثيث دون كلل أو ملل ولكي يحكم فيه المجلس على العراق بكونه دولة لا تريد السلام ولا ترغب فيه . إن هذا الاتجاه يعني أن العراق لا يعرف سوى استخدام القوة ، وهو اتجاه مغرض وتشويه متعمد ومشبوه للحقائق .

لقد كانت حكومة بلادي ولاتزال تدعو إلى السلام ، ولكنه السلام الشامل والدائم والعادل الذي لا ينقص من حق طرف ولا يزيد عليه . ولا يخفى على أعضاء المجلس أن حوارا معمقا قد جرى فقط مع دولتين من الدول دائمة العضوية في المجلس ، أما الدول الثلاث الاخرى فقد امتنعت عن الحوار وبالاخص منها الولايات المتحدة الامريكية .

لقد فرضت الولايات المتحدة الامريكية مقاطعة وحصارا على الحوار والمناقشة مع حكومة بلادي ، واختارت بدلا عن ذلك أسلوب إصدار الاوامر والمطالبة بالتنفيذ وكأننا فرع من فروع الادارة الامريكية .

إن هذا الأسلوب نرفضه تماما لخرقه الفاضح لمبدأ المساواة بين دول وشعوب العالم ولمساسه بالجوهر الانساني الذي يجب أن تبنى عليه العلاقات الدولية .

إن المنطق الأمريكي هذا ، الذي يخنق أية بادرة للحوار من أجل التوصل إلى التسوية السلمية ، سواء على الصعيد العربي أو الصعيد الدولي ، ينطلق من اعتبارات الامبريالية الأمريكية التي باتت واضحة أكثر من أي وقت مضى وخاصة في منطقتنا العربية . ومما يؤكد ذلك أن المنطلقات التي تستند إليها الولايات المتحدة في سياستها هذه والحجج التي تزعمها والأهداف التي تعلنها تتناقض مع بعضها البعض وتنتهي في محصلتها النهائية لتجسد أسلوب القياسات المزدوجة للتعامل مع القضايا ذات الطبيعة الواحدة لاعتبارات المصلحة الأمريكية صرفا . فأين هو النظام الدولي الجديد الذي تزعمه الولايات المتحدة ومَن يشير إليه عن وعي أو لا وعي ؟ أين هي صفة "النظام" فيه إذا كان المطلوب اتباع نهج السياسات المزدوجة التي لا تعترف بطبيعتها بمفاهيم العدل والانصاف ؟ وأين هي صفة "الدولية" لهذا النظام إذا كان مؤداه فرض الهيمنة وتنفيذ الأوامر الأمريكية لتأمين المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية للولايات المتحدة دونما حساب لمصالح الآخرين ؟ ثم أين هي صفة "الجديدة" لهذا النظام إذا كانت صفاته الجوهرية خارج فلك القارة الأوروبية تعني منطق القوة المتغطرسة والغاشمة الذي لا يجد الحوار مكانا فيه في الوقت الذي يتباهى فيه الأمريكيون بما تحقق في الساحة الأوروبية الذي يصورونه وكأنه سارٍ على العالم أجمع بتوافق عالمي شامل على مجمل الكرة الأرضية ؟

وكغطاء لسياسة الولايات المتحدة العدوانية والامبريالية في المنطقة ، يدعي الرئيس الأمريكي أن الأزمة ليست بسبب وقوف الولايات المتحدة ضد العراق ، بل أن العالم يقف ضد العراق بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ الأمم المتحدة . إن مثل هذا الكلام يفضح حقيقة أن الدول الصغيرة التي لا تتمتع بحق الفيتو في مجلس الأمن ولا تجد من يحميها من الدول الكبرى دائمة العضوية هي فقط الدول المعرَّضة للعقوبات بموجب الفصل السابع من الميثاق .

ويكفينا ، كمثال ، الاشارة إلى أن الولايات المتحدة هي التي منعت الإجماع الدولي من إنزال العقوبات عبر سنين طويلة على الكيان الصهيوني لسياسته العدوانية والتوسعية وللجرائم التي اقترفها منذ نشأته بحق الشعب الفلسطيني والشعب العربي عامة . إن الأزمة الحالية برهنت ، بين أمور أخرى ، سيطرة الولايات المتحدة التامة على مجلس الامن وإجراءاته المجحفة والمنحازة . إلاّ أنها أثبتت في الوقت نفسه استقلالية العراق وكونه دولة غير منحازة بمعنى الكلمة في عدم انضوائه تحت لواء أو حماية أي من الدول الكبرى دائمة العضوية في مجلس الامن .

أليس من قبيل المصادفة المثيرة للسخرية ، أم هو تعمد مقصود ، أن يأتي اجتماع المجلس هذا ، وبهذا المستوى الرفيع الذي دعت إليه وعملت عليه الولايات المتحدة بكل الطاقات والاساليب المتاحة لها والذي تترأسه هي ، في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، في الوقت الذي يعلم العالم أجمع بأن الولايات المتحدة الامريكية هي القوة الوحيدة في العالم التي منعت صدور القرارات العادلة التي تضمن حقوق الشعب الفلسطيني ، وحالت دون تطبيق القرارات الصادرة عن هذه المنظمة العالمية ، وبضمنها مجلس الامن هذا ، برغم الطبيعة المحدودة لما دعت إليه ؟

لنتذكر الأهداف التي أعلنتها الادارة الامريكية لحشد قواتها الغازية لأرض المقدسات الاسلامية ، وكيف تسلسلت من زعم حماية السعودية من التهديد العراقي المزعزم ، لغاية التصريح بأن الهدف هو ضمان الامن الاقتصادي الامريكي في مجال الطاقة وتوفير العمل ، وأخيرا الادعاء بحيازة العراق للسلاح النووي عندما اتضح للادارة الامريكية أن الاهداف التي أُعلنت سابقا لا تحظى بالدعم الكافي داخل الولايات المتحدة نفسها لان يتحول الموقف الدفاعي المعلن لتواجد القوات الامريكية المحتشدة في المنطقة إلى قوات هجومية تشن الحرب ضد العراق . إن اختلاف الحجج وإعلان الأهداف السياسية الامريكية المختلفة قد دفع بأحد المعلقين السياسيين إلى القول :

(تكلم بالانكليزية)

"إن الفكرة هي إثارة البلبلة إلى درجة كبيرة يستحيل معها ظهور رد فعل منطقي لدى الناس" .

إن خلافنا مع المجلس في الشأن المطروح عليه هو أننا نرفض هذه السياسة ، لانها سياسة مغرضة وغاشمة وعدوانية . إن الواجب يقضي على أعضاء المجلس بأن يستذكروا كيف تعاملت الولايات المتحدة مع حقوق الشعب الفلسطيني عبر تاريخ قضيته في الامم المتحدة . وبالاخص حديثا لدى عرض الجرائم الاسرائيلية الاخيرة ضد أطفال الحجارة وأبناء الانتفاضة . كان التعامل الامريكي والحليف له حصيلة مخزية من التأخير والمراوغة والمماطلة والتسويف واللف والدوران ومنع إصدار القرارات التي تقرر الاجراءات السليمة لحماية الشعب الفلسطيني . والهدف طبعا هو حماية اسرائيل وجرائمها وسياساتها العدوانية ، وفي هذا السياق لا نسمع ذكرا للميثاق ، وللقانون الدولي ، وللنظام الدولي الجديد . إذن المنطق هو الكل سواسية ولكن البعض أكثر مساواة من الآخرين .

ومن هنا نتساءل لماذا العراق فحسب ؟ هذا من جهة . ومن جهة أخرى لابد من قول صريح للمجلس ، فمنذ القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) الصادر في ٣ آب/أغسطس الماضي ، تلاحقت القرارات المتسارعة الواحد تلو الآخر .

إن شعبنا أيها السادة يعتقد أن قراراتكم هذه ما كانت لتتسارع لولا الجهود الامريكية الضاغطة التي يفخر الساسة الامريكيون بها علنا كل يوم تقريبا بحيث اننا أصبحنا لا نسمع عن أي مسعى آخر سوى ما يصدر من الولايات المتحدة .

إن شعبنا يعلم تماما بأن البعض في هذه الهيئة وفي المنظمة العالمية أصبح يقلق على مظاهر الهيمنة داخل المجلس التي تصدر وكأنها انعكاس لرأي مجموع المجتمع الدولي . كما أن البعض يتساءل عن دور أعضاء المنظمة العالمية الذين أدلوا بأصواتهم لاختيار من يمثلهم في هذه الهيئة في الوقت الذي يقفون فيه دون حول أو قوة لإعلاء شأن مبادئ الميثاق التي ترتكز بالدرجة الاولى على الحوار والتسوية السلمية وليس على دق طبول الحرب لاهداف امبريالية منحرفة عن منطق العصر . كما أن شعبنا يتساءل كيف تقفز هذه الهيئة الى تبني القرار تلو القرار في الوقت الذي يُمْنَعُ فيه وزير الخارجية العراقي بذريعة مكشوفة من الادلاء بموقفه قبل أن تُصْدروا أحكامكم . لقد أكد كل ذلك الانطباع لدى شعبنا بأن المجلس قد تعامل بأسلوب خاص مع

قضايا الشعب العربي اعتمدت فيه القياسات المزدوجة إذ تمثل أمام أنظاره تعامل المجلس مع الاغتصاب الاسرائيلي للحقوق الفلسطينية والعربية .

ومن المفارقات المؤلمة بالنسبة للمنظمة الدولية ومجلس الأمن المكلف بصيانة الأمن والسلم الدوليين أن يكون المجلس أداة طيعة في يد الادارة الأمريكية ، في الوقت الذي لم تستطع فيه تلك الإدارة نفسها لحد الآن أن تُقنع الكونغرس الأمريكي باللجوء الى استعمال القوة في هذه المرحلة . ويروم الرئيس جورج بوش أن يستغل مجلس الأمن ليؤثر على قرار الكونغرس ويحصل على تخويله باستعمال القوة .

إننا نتساءل مرة أخرى ، أين هو النظام العالمي الجديد ؟ إن تحشيد القوات الأمريكية ونشرها في منطقة الخليج والتهديد بالهجوم على العراق وتدميره ووضع تاريخ محدد كإنذار نهائي هي أقرب الى عملية بوليسية منها الى محاولة جادة ومسؤولة لحل مشاكل المنطقة . ومن المناسب هنا أن أستشهد بما قاله عضو الكونغرس الأمريكي الخبير بالحروب الأمريكية السيد بوب كري وهو يعلق على التحشدات الأمريكية في الخليج :

(تكلم بالانكليزية)

"انه خطأ لأنه يعني التخلي عن إمكانية نظام عالمي جديد لصالح تكتيكات النظام القديم . وبدلا من الاعتماد على الدبلوماسية والتعاون والتنظيم المتعدد الأطراف لتدفقات الأسلحة ، فإننا" - أي الأمريكيين - "سنلجأ أساسا الى الاعتماد على قوات الولايات المتحدة وبيوع أسلحة الولايات المتحدة" .

(واصل الكلمة بالعربية)

إن العراق يدعو للسلام ، ويرغب فيه ، ليس له فحسب بل لكل منطقة الشرق الأوسط . إن العراق يدعو لهذا السلام ويرغب فيه على أساس تطبيق قرارات مجلس الأمن كافة بشكل عادل وطبقا لمقاييس واحدة تعتمد العدل والانصاف .

واسمحوا لي أن أقتبس في هذا الصدد عبارة لعميد الدبلوماسيين الأمريكيين السيد جورج كنن حيث كتب ما يلي :

(تكلم بالانكليزية)

"الامر الهام عند التفكير في الامور الدولية ليس هو إصدار أحكام أدبية أو توزيع اللوم ، ولكن فهم طبيعة القوى العاملة كأساس للتفكير فيما يمكن عمله ، إذا وجد ما يمكن عمله" .

(واصل الكلمة بالعربية)

ولقد جسد العراق هذا النهج في المبادرة التي أعلنها السيد صدام حسين رئيس جمهورية بلادي في ١٢ آب/أغسطس الماضي ، حيث اقترحت تصورا لاسلوب متكامل وشامل لمعالجة كل قضايا منطقة الشرق الاوسط من خلال مجلس الامن وعلى أساس القانون الدولي لتامين الحقوق والمصالح المشروعة لكل الاطراف لكي تنعم شعوب المنطقة بالسلام والاستقرار والرخاء الآن وفي المستقبل .

لقد رفضت الادارة الامريكية هذه المبادرة قبل أن تتفحصها وعمدت على فرض رفضها على الآخرين .

إن مشاكل الشرق الاوسط ليس بعضها منعزلا عن بعض . فهي ذات جذور تاريخية مشتركة ، وإن الملموس منها أن المشكلة الواحدة تكون في أحيان كثيرة السبب لظهور مشكلة جديدة ، كما أنها قد تكون نتيجة لبقاء مشكلة مزمنة دونما حل . لذا فإن الربط بين المشاكل هو الامر المنطقي والطبيعي وإن الفصل بينها أمر مصطنع ويتجاهل الترابط العضوي والتاريخي والسياسي القائم بينها . إن الرفض الامريكي لهذه الحقيقة أساسه دوافع مشبوهة ومغرضة وليس فيه أية مصلحة لشعوب الشرق الاوسط . إنه سياسة مقصودة ومتعمدة لاحكام السيطرة على مقدرات المنطقة ومستقبلها لاغراض امبريالية صرفة . وإنه لإمعان في النفاق السياسي أن الموقف الامريكي يجسد في الواقع ربطا معاكسا بين قضايا الشرق الاوسط حينما يدعو الى الفصل ويمارس التسويف والمماطلة للحيلولة دون البت في حل لقضية فلسطين برغم أن دماء الفلسطينيين تسفك كل يوم والجرائم الاسرائيلية للإحتلال والضم والقمع الوحشي تستمر بلا هوادة . هل هذا لاننا عرب ؟ وهل هذا لان مشاكل الشرق الاوسط لا يمكن حلها وفق قياس واحد هو الميثاق والقانون الدولي اللذان تزعم الولايات المتحدة نصرتهما ؟

ورغم أن المجلس لم يلتفت الى ما قلناه بدرجة كافية من الاهتمام ، فإن على المجلس أن يعي بأن ما اقترحناه لم يكن تكتيكا لصرف الانظار عن مسألة دون أخرى ، إنه جوهر الموقف الذي تؤيده الجماهير العربية والعديد من أنظمتها السياسية فضلا عن العديد من القوى الدولية من خارج منطقتنا . ولانقل لكم صورة واحدة من صور التأييد الذي صدر لنظرتنا هذه ، وهي تتمثل في الموقف الذي عبر عنه المجلس الوطني للكنائس (The National Council of Churches) في الولايات المتحدة الذي يمثل ٤٢ مليون أمريكي حينما أكد في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر الحالي على ضرورة عقد مؤتمر دولي للنزاع الفلسطيني الاسرائيلي ، واتهم الادارة الامريكية بالإزدواجية والنفاق حينما تلح على انسحاب القوات العراقية حسب قرارات مجلس الامن دون أن تكترث جديا بتطبيق قرارات مشابهة تطالب بانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي المحتلة في الضفة الغربية والقدس وسيناء والجولان وجنوب لبنان .

لقد أكد المجلس الكنائسي في بيانه :

(تكلم بالانكليزية)

"إن المنطقة تطالب بسياسة أمريكية تسعى إلى معالجة كل أسباب الظلم ، بما فيها قضايا اسرائيل وفلسطين ولبنان وقبرص" .

(واصل الكلمة بالعربية)

والسؤال الذي يجب أن يطرح هو : هل سيرقى مجلس الامن إلى مستوى المسؤولية في إحلال السلام الشامل والدائم والعادل من خلال النهج المتكامل لمعالجة كل قضايا المنطقة ؟ إن الاجابة على هذا السؤال هو مسؤولية هذا المجلس التاريخية .

ومن جانبنا ، نحن ماضون على عهدنا . السلام هذا هو هدفنا ، نعمل من أجله ونرغب فيه . وإذا فرضت الولايات المتحدة الحرب علينا فذلك هو قدرنا .

وأؤكد لكم إن شعبنا لن يركع ، وسيرقى إلى مستوى المسؤولية لانه يطالب بحق ، ويدافع عنه ضد الظلم والطغيان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أفهم أن المجلس على استعداد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه . وما لم أسمع اعتراضا ، سأطرح الآن مشروع القرار للتصويت .

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الادلاء ببيانات قبل التصويت .

السيد الاشطل (اليمن) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني سعادة بالغة ، سيدي الرئيس ، أن أنقل اليكم تحيات سعادة السيد عبد الكريم الارياني ، وزير خارجية اليمن ، الذي تعذّر عليه لسوء الحظ الاشتراك في هذه الجلسة التاريخية لمجلس الامن . واسمحوا لي في هذه المناسبة أن أعبّر عن ارتياح وفد بلادي إذ يراكم ، وزير خارجية الولايات المتحدة ، تترأسون أعمال هذه الجلسة الهامة .

اليوم يصادف اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، وهو تذكرة مارخة بمحنة شعب لايزال يحرم بصورة منهجية من حقه الاساسي في تقرير مصيره الوطني وبوجود أزمة أخرى في منطقة الشرق الاوسط لا تعالج بنفس المعيار الذي مافتئ مجلس الامن يطبقه

على الأزمة في الخليج . وبيت القصيد هنا ليس مصير الفلسطينيين فحسب - وهو شعب شرّد وعُذّب - وإنما مصداقية مجلس الأمن أيضا .

لقد صدر في ختام قمة باريس في الاسبوع الماضي إعلان بالغ الاهمية سجل نهاية الحرب الباردة ، وهي عهد في التاريخ المعاصر اتسم بصورة رئيسية بالمواجهة الأيديولوجية والعسكرية بين كتلتي القوة المتعارضتين . ويقال لنا الآن إنه بدأ يلوح في الأفق نظام عالمي جديد ، نظام عالمي يسوده القانون وترفرف في سمائه الحرية . ولكننا لا نجتمع اليوم هنا للاحتفال بنهاية عهد وبداية عهد جديد . كما أننا لا نجتمع هنا لوضع حجر أساس للنظام العالمي الجديد ، الذي يمثّل عملية مستنبطة ستتأثر حتما بقرارنا . إننا هنا اليوم لنواجه أول تحدٍ خطير لعهد ما بعد الحرب الباردة : الأزمة في الخليج .

منذ قيام العراق بغزو الكويت في ٢ آب/أغسطس اتخذ مجلس الأمن ١٠ قرارات تطالب بالانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت ، والافراج الفوري عن جميع الرهائن ، واستعادة سلطة الحكومة الشرعية للكويت . ومن أجل أن يضمن مجلس الأمن تنفيذ قراراته ، فرض على العراق نظام جزاءات كاسحة وملزمة . واليوم معروض على مجلس الأمن مشروع قرار يأذن فعليا للدول باستخدام القوة من أجل تنفيذ تلك القرارات . وهذا القرار سيذكر في سجلات الأمم المتحدة لزمن طويل بوصفه "قرار الحرب" .

منذ اندلاع الأزمة في الخليج ، ظل موقف اليمن متسقا وواضحا ، مع أنه جرى أحيانا تشويهه عن عمد . فمنذ البداية ، أعلنت اليمن أنها ستتخذ موقفا محايدا في هذا الصراع حتى يكون في مقدورها أن تسهم في البحث عن حل عربي سلمي للصراع . كما أيّدت اليمن قرارات مجلس الأمن الداعية الى انسحاب القوات العراقية من الكويت والافراج الفوري عن جميع الرهائن ، علاوة على استعادة سلطة الحكومة الشرعية للكويت . وبالتالي ، يجب ألّا يندهش أحد بأن جمهورية اليمن لا تستطيع أن تؤيد مشروع قرار يأذن للدول باستخدام القوة ، وذلك للأسباب المحددة التالية :

أولا ، إن مشروع القرار المعروض علينا لا يستبعد استعمال القوة ، وهو واسع النطاق وغامض بحيث أنه لا يقتصر على هدف فرض تنفيذ القرارات العشرة التي اتخذها مجلس الامن حول أزمة الخليج . إذن ، سيكون الامر متروكا للدول التي لها قوات عسكرية في المنطقة في أن تقرر الشروط المسبقة لاستعادة السلم والامن الدوليين إلى المنطقة ، الامر الذي قد يؤدي الى مواجهة عسكرية على نطاق أوسع .

ثانيا ، إن مشروع القرار المعروض علينا لا يتصل بمادة محددة من الفصل السابع من الميثاق . إذن ، لن يكون لمجلس الامن سيطرة على تلك القوات ، التي سترفع اعلامها الوطنية . وفضلا عن ذلك ، فإن قيادة هذه القوات لن تكون مرتبطة بالامم المتحدة ، مع أن أعمال هذه القوات أذن بها مجلس الامن . وهذا مثال تقليدي على السلطة بلا رقيب .

إن جمهورية اليمن تؤيد نهجا سلميا ايجابيا لحسم الازمة في الخليج وفقا لقرارات مجلس الامن ذات الصلة . وفي هذا الصدد ، أود أن اؤكد على ما يلي : أن نظام الجزاءات الذي فرضه مجلس الامن على العراق ليس له في الواقع مثيل في تاريخ الامم المتحدة . فلم يحدث من قبل أن فرضت مثل هذه الجزاءات الشاملة والكاسحة على أي بلد . وبإمكان المرء التأكد بسهولة من أن العراق ، من جميع النواحي العملية ، معزول بالكامل عن العالم الخارجي . وبالنسبة لبلد يكاد يكون مغلقا بلا منفذ إلى البحر ولا يستطيع أن يصدّر أي شيء ، بما في ذلك البترول ، ولا أن يستورد أي شيء ، بما في ذلك المواد الغذائية ، فلن يمر وقت طويل ، في رأينا ، قبل أن تصبح الجزاءات مؤلمة للغاية فتجبر العراق على الامتثال والانسحاب من الكويت .

وفضلا عن ذلك ، فإن نظام الجزاءات المفروض على العراق ، على عكس الجزاءات التي طبقها مجلس الامن في السابق على روديسيا ، يجري فعلا تنفيذه قانونيا من خلال وجود سفن وحاملات طائرات أجنبية كثيرة . ومع أن الصحف لا تذكر ذلك ، إلا أنه يجري توقيف الكثير من السفن العراقية والاجنبية التي تبحر من الموانئ الكويتية والعراقية واليها وتفتيشها في أعالي البحار وفي الموانئ القريبة بغية التأكد من

عدم حدوث أية انتهاكات للجزاءات المفروضة . وفي الحقيقة أن لجنة مجلس الامـــن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) للاشراف على التنفيذ الصارم لنظام الجـــزاءات المفروض على العراق لم تقدم حتى اليوم أي تقرير عن وقوع أية انتهاكات للجـــزاءات . إنه نظام جزاءات محكم تماما .

ومما يدهشنا بعض الشيء أن الذين اعتادوا على تلقيننا الدروس حول ضرورة التحلّي بالصبر حتى تؤتي الجزاءات مفعولها عندما كان الأمر يتعلق بروديسيا أو بجنوب افريقيا ، هم الذين يتعجلون اليوم إعلان أن الجزاءات الشاملة والجاري تنفيذها على العراق ليست فعالة . إذا أردنا للجزاءات أن تنجح وأن ترغم العراق على تنفيذ قرارات مجلس الأمن لابد أن نتحلّى بالصبر . فهذا هو البديل لاندلاع مواجهة عسكرية مفجعة لا يمكن التنبؤ بعواقبها في منطقة متفجرة من العالم ، ولكن يبدو أن الصبر أصبح سلعة نادرة هذه الايام .

وبالاضافة إلى وجود نظام جزاءات صارم ، لابد بالضرورة أن ينطوي النهج السلمي إزاء الازمة على عمل دبلوماسي نشط . لقد قال رجل حكيم جدا ، تعقيبا على الازمة في الخليج ، إن هناك سيناريوهات كثيرة جدا للحرب ولكن ليس هناك سيناريو سلام واحد . والواقع أن بعض المحاربين الذين نفد صبرهم يشعرون بالهلع من احتمالات السلام ، حتى أنهم على استعداد لأن يفعلوا أي شيء للقضاء على اقتراح بالسلام ، وأن يدفعوا أي ثمن لإشعال نار الحرب . أليس غريبا شيئا ما أن مجلس الأمن ، ولفترة طويلة ، لم يخرج بقرار واحد يطلق يد الأمين العام ، ويفوضه بوضوح بالدخول في جهود وساطة لحسم الازمة بالطرق السلمية ؟ صحيح أن رد الفعل العراقي على قرارات المجلس ليس إيجابيا ، كما أن استجابة العراق لبعض المبادرات ليست مشجعة . ولكن المفاوضات الدبلوماسية الجادة لا يمكن إجراؤها على الملأ .

لقد أعرب العراق بالفعل عن استعداده للدخول في محادثات ومفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية . ألم يحن الوقت بعد للدخول في حوار جاد مع العراق ؟ علاوة على ذلك نسمع بين حين وآخر عن بعض الاقتراحات والمبادرات البنّاءة تقدمها شخصيات بارزة في منطقتنا . ألا ينبغي لنا أن نشجع تلك التحركات الصامتة التي هي أشبه ما تكون بالمجسات ؟

من دواعي السخرية أن الدول التي ظلت تحاضرنا في العالم العربي عن فضائل الحوار والتفاوض الدبلوماسي هي نفسها التي تقول الآن لا لمبادرات السلام وخطط السلام .

قبل حدوث أزمة الخليج بأقل من ثلاثة أشهر ، اندمجت اليمن الشمالية واليمن الجنوبية سلميا وديمقراطيا في دولة واحدة هي جمهورية اليمن . وبالنسبة لبلدنا الواقع في الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة العربية ، لا تعتبر الأزمة الحاصلة في الجزء الشمالي من شبه الجزيرة شيئا بعيدا . وحتى قبل اندلاع حرب ، تدفع اليمن ثمنا باهظا لإصرارها على سياسة الحياد وتصميمها على اتباع نهج سلمي تجاه الأزمة . بداية ، أقول إن اقتصادنا تلقّى ضربة عنيفة نتيجة امتثالنا لنظام الجزاءات ، وتصدع العلاقات الاقتصادية بين اليمن وكل من العراق والكويت ، وبالذات في مجال الأنشطة المتصلة بالنفط وتكريره . هذا علاوة على أن حوالي ٩٠٠ ألف من العمال اليمنيين المهاجرين أصبحوا فجأة من ضحايا الأزمة في الخليج حينما أُوقفت إقامتهم في جارتنا المملكة العربية السعودية نتيجة للوائح جديدة . ولأنه لم يكن أمامهم سوى شهر واحد لمغادرة البلاد ، فقد اضطر الكثير منهم إلى بيع ممتلكاتهم بأسعار بخسة حتى يتمكنوا من الرحيل قبل الموعد النهائي . وهذا يعد ، من باب المقارنة ، أقرب ما يكون إلى عودة ٣٠ مليون عاطل أمريكي إلى بلادهم في غضون فترة قصيرة – شهرين مثلا . ولكم أن تتخيلوا مدى الضغوط الاقتصادية التي ستنجم عن هذا الخلل الديموغرافي . وبالتالي ، لا يوجد أمام اليمن من بديل للسلام ، فبغيره ستكون منطقتنا في طريقها إلى الكارثة .

من قبيل الصدفة أن تندلع أزمة الخليج في وقت بدأ فيه عصر ما بعد الحرب الباردة يتبلور في شكله الجديد . ومن ثم ، فإن الطريقة التي ستحسم بها هذه الأزمة ستؤثر لا محالة على طبيعة ومستقبل العلاقات الاقتصادية والسياسية . وقد يحرم خيار الحرب الانسانية من فرصة تاريخية لانتقال ميسّر سلس نحو نظام عالمي جديد لا يكون طابعه النصر العسكري لبلد أو مجموعة من البلدان على بلدان أخرى . إن أية مواجهة عسكرية ، بإحداثها تصدعات اقتصادية حادة وانكماشا اقتصاديا ، من شأنها أن تقوض العملية الديمقراطية الناشئة في مناطق كثيرة من العالم ، بما في ذلك بلادي التي التزمت باصلاحات ديمقراطية حقيقية . وهذا ما يجعلنا نأمل صادقين أن يسود السلام في منطقتنا وفي العالم بأسره . فلنمنح السلام فرصة .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل اليمن الدائم لدى الامم المتحدة على الكلمات الطيبة التي وجّهها إليّ .

السيد خاراميّو (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي بداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الامن اليوم بوصفكم ممثلا للولايات المتحدة الامريكية في هذه الجلسة الحاسمة . وإننا لعلى يقين بأن صفاتكم القيادية والدبلوماسية المعروفة والبارزة ستكفل النجاح لهذه المرحلة من مداولاتنا التي تعد حاسمة بالنسبة للسلم في العالم .

في العامين المنصرمين لاحظ المجتمع الدولي بعين الرضا تغيرات جوهرية تجري في سياق العلاقات الدولية ، وتفتح الطريق أمام نظام سياسي عالمي جديد . لقد تراجعت مواقف الكتل المهيمنة التي سادت مع نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية المواجهة القائمة على قطبين ، ليحل محلها ما يبدو أنه عودة إلى الرشد والعدالة والتفاهم العالمي والسلام . ورحبت كولومبيا بروح التجديد هذه ، وتطلعت إلى مناخ جديد وإلى تعزيز السلم الذي ظل هشا ولكن أركانه كانت تتوطد شيئا فشيئا ، وكان أملها أن يُبذل كل جهد من أجل إيجاد الحلول عن طريق تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية لشعوب العالم النامي . ومازلنا ننظر إلى هذه المهمة الكبرى باعتبارها الحلم الاساسي الذي يراود شعوبنا ، والتحدي الرئيسي الذي يواجه البلدان الصناعية .

ولكن هذا العهد الجديد الذي يبعث في النفس الامل في السلم والتنمية يتعرض للخطر من جرّاء الغزو الغاشم الذي وقع في ٢ آب/أغسطس من هذا العام . ومنذ تلك اللحظة اضطلع مجلس الامن بجهود عديدة لاستعادة النظام ووضع الامور في نصابها ، ولكن نداءاته لم تلق من المعتدي على القانون آذانا صاغية . ولكن الامل مازال يراود كولومبيا في إمكانية تحقيق النصر في النضال من أجل الدفاع عن الحياة والحرية والاستقلال والقيم الانسانية في كل الاوقات . فهذا هو سبب وجود مجلس الامن والامم المتحدة . وهذا هو السبب في أن انسحاب العراق الغوري وغير المشروط وإقامة حكومة مستقلة شرطان لابد من توفرهما وفقا للمطالبات المتكررة والإجماعية التي أفصح عنها أعضاء مجلس الامن .

وإننا لعلى اقتناع راسخ بأن الحالات المماثلة لهذه الحالة جاءت ، إلى حد كبير ، نتيجة اللغة الغامضة والانتقائية التي سادت في المجلس لما يزيد على أربعة عقود . ففي تلك الفترة كانت قوة الفيتو تُستخدم لاعتبارات سياسية ، مع تجاهل القانون الدولي والنظام الدولي ، في حالات انتُهك فيها السلم العالمي . ولو كان هناك موقف يتماشى مع مصلحة الجميع لا مع موقف بلد بعينه أو مجموعة من البلدان في مجلس الأمن لأمكن تفادي أعمال طائشة مثل ما نحن بصدده اليوم . ووفد كولومبيا مابرح منذ قيام هذه المنظمة يؤكد على الآثار السلبية المترتبة على الاستخدام الانتقائي لحق النقض ، وهذا ما تشهد عليه حقيقة أن كولومبيا كانت أحد البلدين الوحيدين اللذين عارضا إقامة حق النقض في مؤتمر سان فرانسيسكو .

وفي الدورة الثالثة للجمعية العامة التي عقدت عام ١٩٤٩ ، قال رئيس وفد كولومبيا ما يلي :

"إنني أكرر أن كولومبيا رفضت دائما التصويت لصالح قاعدة الاجماع وكافحت من أجل الحد من استخدام حق النقض" . (A/PV.195)

إننا ننظر بارتياح وتفاؤل الى الخطوات الاجماعية التي تتخذها الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن فيما يتعلق بالحالة في الخليج الفارسي . ونأمل أن يبقى على مناخ التفاهم هذا ويحفظ كأساس لقرارات قد يكون على مجلس الامن أن يتخذها مستقبلا حتى لا تتضاءل مصداقيته وفاعليته عن طريق الكيل بمكيالين في النظر في بنوده .

لقد قدمت كولومبيا عدة أوراق عمل لاعضاء المجلس للنظر فيها ، وكلها ترمي الى تعزيز التسوية السلمية للنزاع . وبتلك الروح نعتبر أن هناك طريقين لتحقيق الانسحاب العراقي : طريق استخدام القوة ، أو بإقناع الرئيس صدام حسين بأنه ينبغي أن ينسحب طواعية . وإذا كان ما نرغب فيه هو اقناعه بالطريق الاخير ، يجب أن نضمن أنه سيخلُصُ ، هو والعراق أيضا ، الى أن الوفاء بمطالبنا أفضل من رفضها .

إن مسؤولية مجلس الامن ، وفقا للفصل السابع من الميثاق ، ليست مجرد تهديد العراق والامل فيما هو أفضل ، وإنما هي بالاحرى اتخاذ اجراء ايجابي للتوصل الى تسوية سلمية . وإذا كنا اليوم نفتح الطريق لخيار استخدام القوة ، فلنفعل نفس الشيء بالنسبة لخيار السلم . وأفضل أمل في التوصل الى تسوية سلمية يكمن في تهيئة إطار للمفاوضات .

ولتطوير هذه الفكرة يجب أن نقرر بوضوح ما هو مستقبل الجزاءات الاقتصادية ، واجراءات تسوية الدعاوى المالية والنزاعات الاقليمية ، وما هو الاجراء الذي سيتبع ذلك لضمان السلم والاستقرار الاقليميين . إن توضيح هذه المسائل يمكن أن يسهل الامتثال لقرارات مجلس الامن دون أن يكافئ الغازي على أعماله بأي شكل من الاشكال . وهذا كله سيتفق مع مفهوم أن المعتدي لا يتلقى أي شيء غير ما يعطيه له التطبيق الحازم لقواعد القانون الدولي .

وتود كولومبيا أن تطلب بالتحديد من الأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، أن يستخدم استخداما مستمرا وعلى الوجه الأفضل مساعيه الحميدة لتعزيز التوصل الى تسوية سلمية للنزاع . إن ذكاءه وقوته وتصميمه وخبرته المجربة تدفعنا الى الأمل في أن السلام يمكن أن يتحقق في منطقة الخليج .

لقد ظلت كولومبيا تعمل في الشهور الأخيرة على تحقيق الأهداف المشتركة وسنواصل القيام بهذا . ولما كان العد التنازلي يبدأ في اتجاه يوم ١٥ كانون الثاني/يناير ، فإننا سنزيد جهودنا لتعزيز التوصل الى تسوية سلمية للنزاع .

إن مشروع القرار المعروض علينا اليوم ، في رأينا ، جهد آخر من جانب المجتمع الدولي لتحقيق الامتثال للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن . والمجلس ، باعتماده مشروع القرار هذا ، يعبر بوضوح عن اهتمامه بإتاحة فرصة أخيرة أمام العراق للتصرف وسحب قواته سلميا من الأراضي الكويتية . ومهلة حسن النية هذه يجب ألا يسيء الرئيس صدام حسين تفسيرها ، لأن أعضاء مجلس الأمن ، إذ يصرحون للدول الأعضاء باستخدام جميع الوسائل الضرورية ، إنما يعبرون عن موقفهم الواضح الذي ، إذا تجوهل ، سيلقي المسؤولية الكاملة عن التطورات المترتبة على السلطات العراقية .

وإذ نأمل أن تسود الحكمة على أي اعتبار آخر وأن توجه يد الله قرارات الحاضرين هنا ، نود أن نعلن أننا سنصوت مؤيدين مشروع القرار المطروح علينا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر وزير الشؤون الخارجية لكولومبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد موشوبيكوا كاليمبا وا كاتانا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي ، لما كنت أعرف حق المعرفة كفاءتكم بوصفكم رجل دولة مستنيرا ودبلوماسيا خبيرا ، لابد لي أن أقدم اليكم تهانئي بمناسبة تولي بلادكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . وأنتهز هذه الفرصة أيضا لأقدم تقديري الى الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية على القدرة والعزم اللذين تميزت بهما رئاسته خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر .

إن روح التعاون التي احتفظتم بها مؤخرا بين وزراء البلدان الاعضاء في مجلس الامن تستحق ذكرا خاصا لأن مناخ التماسك الذي هيأته مكن أعضاء المجلس من العمل بوحدة أكبر .

للمرة الثانية على التوالي يعقد اجتماع لمجلس الامن على المستوى الوزاري لمناقشة الحالة بين العراق والكويت في أعقاب غزو القوات العراقية للكويت ونية السلطات العراقية المعلنة لادامة احتلالها للكويت وتحويل تلك الدولة ، وهي عضو في منظمتنا ، الى مجرد محافظة تابعة للعراق .

إن العراق متحديا المبدأ الوارد في المادة ٢ من الميثاق ، حيث تُطالب جميع الدول الأعضاء في المنظمة بتسوية نزاعاتها الدولية بالوسائل السلمية وبطريقة لا تهدد السلم والامن الدوليين والعدل للخطر ، واستنادا الى قوة تفوقه العسكري على الكويت ، والى ترسانة الأسلحة المتقدمة التي يملكها ، والتي ظل يطورها خلال السنوات الأخيرة خلال حربه مع ايران - أصر على تحدي قرارات ومقررات مجلس الامن التي تطالبه بسحب قوات احتلاله سلميا من الكويت .

ومنذ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، وهو تاريخ احتلال الكويت ، حينما كانت تجري قبله مباشرة مفاوضات بين السلطات العراقية والكويتية في جدة للتوصل الى تسوية سلمية للنزاع المالي بين البلدين ، أصدر مجلس الامن ١١ قرارا ترمي الى تذكير العراق بمسؤولياته بموجب ميثاق منظمتنا بوصفه دولة عضوا ، وطالبه عن طريق رسائل السلام التي تشكلها تلك القرارات بالالتزام بأحكام الميثاق التي تتطلب امتناع أعضاء المنظمة في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة ضد السلامة الاقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة . أو التصرف بأية طريقة تتنافى مع أهداف الامم المتحدة .

إن العراق - وقد انتهك قواعد القانون الدولي بخرق السلامة الاقليمية وتدمير الاستقلال السياسي للكويت ، وهي دولة عضو في منظمتنا وفي حركة بلدان عدم الانحياز - يجب أن يعيد بالتالي الى الكويت استقلالها وسلامتها الاقليمية .

(السيد موشوبيكوا كاليمبا
وا كاتانـــا ، زائيـــر)

إن العراق - بدلا من اتباع طريق الحكمة والامتثال لقواعد القانون الدولـــي - قام بدعم احتلاله باتخاذ سلسلة من التدابير التي تتراوح بين ضم الكويت ووزع قواتـــه التي عززت وحداتها ، وزيادة الأعمال الوحشية وأعمال التعذيب والمضايقة بجميـــع أنواعها التي تمارس ضد الكويتيين ، ناهيك عن أخذ الرهائن الأجانب وانتهاك الحصانـات الدبلوماسية للدبلوماسيين المعتمدين .

وعلى الرغم من بعثات النوايا الحسنة العديدة التي ذهبت إلى بغداد لتحـــاول تغيير الموقف العراقي بشأن الغزو ، وبغية إقناع العراق باستعادة استقلال شعـــب الكويت ، كان الرد الوحيد الذي قدمته السلطات العراقية هو الازدراء والغطرسة .

إن الإفراج الانتقائي عن حفنة من الرهائن يسلط الضوء على السخرية التي تميـــز تفكير هذه السلطات . إن زائير ، بصفتها دولة غير منحازة ، تشجب هذا الموقـــف التقتيمي من جانب العراق - العضو في حركة عدم الانحياز الذي يعرِّض شعبه عن عمـــد لمحرقة يمكن أن تنتج من جراء مواجهة تحدث بين هذا البلد الذي يقف وحيدا وقـــوة متعددة الجنسيات مسلحة حتى أسنانها وتتألف من عدة بلدان .

وعلى العراق أن يتذكر الالتزام الذي تعهد به في ٢٤ نيسان/ابريل عام ١٩٥٥ في باندونغ عندما وقّع على البيان الختامي لمؤتمر التضامن الأفرو - آسيوي ، وهـــو البيان الذي تم التأكيد بموجبه على المبادئ الاساسية لحقوق الإنسان ، وتقرير المصير وتعزيز السلم والتعاون في العالم ، على أساس احترام السيادة والسلامة الإقليميـــة لجميع الشعوب ، والاعتراف بالمساواة بين مختلف الأعراق والمساواة بين جميع الشعـــوب ، كبيرها وصغيرها ، والاستنكاف عن التدخل بصوره كافة في الشؤون الداخلية للبلـــدان الأخرى . لقد كان العراق من بين البلدان الـ ٢٤ المنتمية إلى العالم الثالث في ذلـــك الوقت وتزعم بحماس مبدأ تسوية النزاعات الدولية كلها بالوسائل السلمية كالمفاوضـات والمشاورات والتحكيم وغيرها من الوسائل التي تتفق الأطراف عليها بموجب ميثاق الأمـــم المتحدة ، كما نصت عليه في الفقرة ٨ من الجزء زاي في البيان الختامي لمؤتمـــر التضامن الأفرو - آسيوي المعقود في باندونغ .

إن دولة الكويت ، التي وقعت ضحية الغزو الذي هو موضوع نقاشنا ، لم تشتـــرك في ذلك الاجتماع الأول الهام الذي ضم بلدان العالم الثالث ، التي بدأت النضـــال التحرري لجميع شعوب العالم وهو نضال أسفر اليوم عن الإزالة الشاملة تقريبـــا للاستعمار عن وجه كوكبنا .

هل يعقل لبلد كان مستعمرا ، وشجب الاستعمار وقاتل ضده ، أن يقوم اليوم بارتكاب الاخطاء نفسها التي ارتُكبت في الماضي وذلك باستعباد شعب الكويت وإخضاعه لسيطرة جديدة واستعماره مجددا على نحو يبعث على القلق ؟ إن الذين يريدون رؤية تيار التاريخ متدفقا بالاتجاه المعاكس فيما يتعلق بإزالة الاستعمار سيصابون بخيبة أمل من جراء غزو الكويت ، هذا الحدث السياسي الذي لا خلاف على أنه يسير عكس تيار التاريخ .

إنه امتياز لي وواجب علي أن أتوجه بنداء ودّي وأخوي للسلطات العراقية بأن تفكر مرة أخرى وترى أن مستقبل ومصالح الشعب العراقي تكمن في السلم وتعزيز علاقات التعاون ، ليس فقط مع الكويت الجارة المستقلة ، ولكن أيضا مع جميع بلدان العالم التي يتعلق قلبها بالسلام والعدل . فالحرب ، طالت أم قَصُرت ، لن تجلب سوى الدمار ، والخراب وإبادة جميع القيم الثقافية والاخلاقية التي تحتل مكانا عزيزا في قلب الشعب العراقي .

إن وفد بلادي ما يزال عاقدا الامل بأن يلقى هذا النداء آذانا صاغية وأن تنسحب قوات الاحتلال من الكويت بسلام قبل حلول الموعد الاخير الوارد في مشروع القرار .

إن المجتمع الدولي وأعضاء مجلس الامن ، بدافع من أغراض الميثاق وبإحساس بالمسؤولية عن الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، في حين أنهم يضمنون الاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية للدول الاعضاء في منظمتنا ، لا يسعهم أن يغضوا الطرف عن هذه الإهانة من قِبَل دولة عضوة واحدة في الامم المتحدة .

وانطلاقا من إدراك مجلس الامن لمسؤولياته التاريخية ، أمام البشرية لا يمكنه تصور اتخاذ تدابير أخرى ضد العراق دون إعطائه مهلة معقولة للتفكير بعد أشهر أربعة من رفضه الانسحاب من الكويت ، ولذلك فقد شعر المجلس بضرورة إعطاء العراق مهلة إضافية لا تقل عن ٤٥ يوما لكي يمتثل للقرارات العشرة التي اتخذها المجلس لحد الآن ويعيد إلى الكويت استقلالها وسلامتها الإقليمية .

إنه لغي هذا السياق ينبغي لنا النظر إلى المبادرة الحالية التي يقوم بها مجلس الامن والتي تخول جميع الدول الاعضاء أن تتعاون تعاونا وثيقا مع حكومة الكويت لاستخدام جميع الوسائل والسبل الممكنة لتنفيذ القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) واستعادة السلم والامن الدوليين في المنطقة ، ما لم يسحب العراق قواته من الكويت بحلول ١٥ كانون الثاني/يناير عام ١٩٩١ . ولذلك فإن وفد بلادي سيصوّت مؤيدا مشروع القرار .

تلك هي آراء وفد بلادي فيما يتعلق بالبند قيد المناقشة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر وزير الدولة للشؤون الخارجية في زائير على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد دنكا (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن غبطتي برؤيتكم ، سيدي ، تترأسون هذه الجلسة ، التي تعد نقطة تحول هامة في دراسة المجلس للحالة بين العراق والكويت . أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد لكم تعاون وفد بلادي الكامل في ادائكم لمسؤولياتكم الجسام في هذا الاجتماع الهام للمجلس .

في عهد آخر ، وفي مكان آخر ، اجتمعت أمم العالم للتداول بأمر عمل صارخ من أعمال العدوان ارتكبته دولة توسعية ضد شعب ضعيف وأعزل . كان ذلك منذ ٥٥ عاما ولم يكن الشعب الأعزل سوى شعبي ، الشعب الاثيوبي ، الذي كان عليه مناشدة عصبة الامم لتطبيق مبادئها نفسها وأن تتخذ موقفا ضد العدوان .

وتوضح السجلات التاريخية بجلاء الفشل الذريع لعصبة الامم في العمل دفاعا عن ميثاقها ، فأتاحت بذلك انتصار القوة الغاشمة ، مهما قَصُرت فترة الانتصار تلك ، على الشرعية والاخلاق . ومع الفائدة المتأتية عن الإدراك المتأخر ، فإننا غالبا ما نؤكد ، وربما بوجه حق ، أنه لو تصرفت عصبة الامم على نحو أقوى وكمجموعة موحَّدة في ذلك الوقت العصيب دفاعا عن الشرعية الدولية ، لتغير مجرى التاريخ ، ولربما كنا قد كفينا العالم شر الدمار والمأساة الرهيبة التي أسفرت عنها الحرب العالمية الثانية .

وهكذا ، فعندما شنّ العراق عدوانه المكشوف الذي لا داعي له على دولة الكويت الصغيرة ، فإننا في اثيوبيا رأينا بوضوح خطر أن يعيد التاريخ نفسه ، تمكنا بسهولة من الربط بين محنة الشعب الكويتي وتلك المحنة التي واجهتنا في عام ١٩٣٥ . وإذ تصرفت الحكومة الاثيوبية على الفور في شجب هذا العدوان الصارخ وأيدت العمل الجماعي في هذا المجلس ، كان ذلك إلى حد كبير ، إذن ، يعود إلى أن ما حدث يشكل انعكاسا لتجربتنا التارخية . لقد كان الهدف منه أيضا أن نوضح بأن المجتمع الدولي في التسعينات لا ينبغي له تكرار أخطاء الثلاثينات .

لقد انقضت أربعة أشهر تقريبا على غزو الكويت . وخلال هذه الاشهر الاربعة بذلت جهود دبلوماسية عديدة لحسم الازمة سلما . ومع ذلك ، فإن الإجراءات السلمية التي اتخذت لحد الآن ، بما فيها الجزاءات الاقتصادية ، لم تؤدِّ إلى النتائج المرجوة ، واحتلال الكويت ما فتئ قائما . والحق ، أن القرارات العديدة التي اتخذت حتى الآن لا يبدو أنها أقنعت العراق بجدية المجتمع الدولي وتصميمه ، هذا المجتمع الدولي الذي انتظر بفارغ الصبر رؤية الوضع في الخليج يعود إلى سابق عهده .

ومع أن صبر المجتمع العالمي بدأ ينفد وآمال الحل السلمي للأزمة بدأت تتناقص ، فإن المجلس ، بإعادة التأكيد على هدفه ألا وهو تسوية المشكلة سلما ، يجتمع مرة أخرى اليوم لكي يتخذ قرارا ويتيح للعراق فرصة أخرى ليعدل أساليبه ويحترم إرادة المجتمع الدولي .

لقد قال الكثيرون ، بحسن نية ، إن المجتمع الدولي لا بد أن ينتظر وقتا أطول قبل النظر في اتخاذ إجراءات إضافية . ولكن التجربة علمتنا أنه لا يمكن للعقوبات الاقتصادية أن تؤثر إلا بمرور الوقت ، وحتى ذلك لا يمكن تحقيقه إلا مع الامتثال الكامل والعالمي . والأهم من ذلك أن شعب الكويت يطالب وبحق بالاستعادة الفورية لسيادته . ولهذا لا ينبغي أن ننتظر أطول من ذلك ، لأن تأخير العدالة قد يكون - كما يقال في كثير من الأحيان - إنكارا للعدالة . إننا مدينون ليس فقط للشعب الكويتي بل لأنفسنا بأن نرقى إلى مستوى التزامنا بالمساعدة في إنهاء الاحتلال العراقي للكويت ، وبذلك نفي بالتزاماتنا بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين .

إن اثيوبيا ، كما يعلم جميع الأعضاء ، تقع في مكان لا يبعد كثيرا عن شبه الجزيرة العربية والخليج الفارسي ، ونتيجة لذلك فإننا نشعر بالقلق العميق إزاء الأزمة الراهنة وأثرها في المدى الطويل . ونعتقد أنه لن يكون من السابق لأوانه التفكير في سيناريو ما بعد الانسحاب العراقي الذي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الدائم والسلم والأمن في المنطقة ، لتجنُّب احتمال أن تقوم النظم التي تراودها النزعات إلى الهيمنة مرة أخرى بتهديد جيرانها المسالمين ، لا سيما الصغار الضعفاء منهم . ولا بد أن نؤكد من جديد تصميمنا على العمل من أجل تحقيق السلم الدائم والاستقرار في المنطقة بأسرها .

سيصوت وفدي لصالح مشروع القرار المعروض على المجلس لكي يؤكد تصميمنا على أن العدوان ينبغي إحباطه لا مكافأته . وغني عن القول إن أملنا وطيد في أن قيادة العراق سوف تستمع إلى صوت العقل والرشد وتستفيد من الفرصة التي يتيحها لها هذا المجلس لكي تمتثل إلى الإرادة الجماعية الساحقة للمجتمع الدولي بالانسحاب من الكويت في الإطار الزمني المنصوص عليه في مشروع القرار هذا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية اثيوبيا على عباراته الرقيقة .

السيد مالميركا بيولي (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بادئ ذي بدء ، أود أن أحييكم ، سيدي الرئيس ، بمناسبة توليكم رئاسة هذه الجلسة الهامة لمجلس الامن . ونأمل ، بفضل قيادتكم ، أن يعمل المجلس بفعالية من أجل إنقاذ البشرية من ويلات الحرب .

كما نود أن ننقل التحية لوزراء خارجية الدول الاعضاء في مجلس الامن الذين حضروا إلى نيويورك للتدليل على أن من واجبنا مضاعفة جهودنا في سبيل تحقيق الحل العادل الذي ننشده جميعا .

لقد أُخبرنا بأن هذه الجلسة التي تعقد على مستوى وزراء الخارجية ، والقرار الذي سيعرض عليها يستهدفان تعزيز فرص تحقيق الحل السلمي للأزمة . وبالتالي وافقنا بكل سرور على الدعوة التي تلقيناها للمشاركة فيه .

في الأسابيع الأخيرة عكف الوفد الكوبي في هذا المجلس ، جنبا إلى جنب مع وفدي ماليزيا واليمن ، على دراسة المبادرة الكولومبية لكي يضعوا ، بدلا من مشروع قرار لإيجاد تسوية سلمية للصراع ، الأسس الفعلية التي من شأنها البدء في تحقيق هذه التسوية . ويعرف المجلس بالمشاورات العديدة التي أجرتها هذه البلدان الاربعة داخل المجلس وخارجه في جهودها الدؤوبة المفعمة بالأمل في إيجاد الحل اللازم . وسنواصل السير على ذلك الدرب .

وفي الوقت ذاته فإن حكومتنا - التي ناشدت منذ بداية الصراع ليس رئيس جمهورية العراق فحسب بل كل رؤساء الدول العربية وبلدان أخرى ورئيس حركة بلدان عدم الانحياز وهذه المنظمة من أجل العمل على إيجاد حل عاجل للصراع - بَعَثت قبل أسبوعين فقط بنائب رئيس مجلس وزراء جمهورية كوبا إلى العراق بوصفه مبعوثا خاصا يحمل رسالة إلى الرئيس صدام حسين . وهذه الرسالة سعت إلى تحقيق الهدف نفسه المتمثل في الإسهام في تحقيق حل سياسي للصراع .

وقبل ذلك ، قام بلدي في صمت ببذل جهود عديدة ترمي إلى جعل العراق يصحح مواقفه ويجعلها أكثر مرونة . وفي جميع الحالات - ومنذ بداية الأزمة - ما فتئنا نراهن على السلم لا على الحرب . ونحن مقتنعون بأنه أكثر من مرة سمح المجلس لنفسه بأن ينجر إلى اتخاذ قرارات متعجلة لا تسهل السير على درب السلام .

إن الغزو والضم العراقيين للكويت أمر غير مقبول ولا بد من إدانته . وبالإضافة إلى ذلك ، بالنسبة لدول عدم الانحياز وبلدان العالم الثالث فإن هذا يشكّل عملا مؤسفا ضارا لأنه يضعف الوحدة والتضامن اللذين نحتاج إليهما حاجة ماسة من أجل مواجهة التحدي المتمثل في تخطي التخلف وإيجاد مكان لائق لشلشي سكان هذا الكوكب الذين هم في حاجة ماسة إلى الموارد التي تبدد على سباق التسلح والحرب بين الأشقاء .

إن استخدام الأشخاص الأبرياء رهائن عمل مكروه ، وقد أدنّاه بشدة في هذا المجلس . ومن ناحية أخرى فإن من الحقائق الثابتة أن مجلس الأمن ، باتخاذه قرارا بالحصار التام ، الذي لا يستثني المواد الغذائية والأدوية ، قد حوّل الملايين من المسنين والنساء والأطفال ، الأبرياء بنفس الدرجة أيضا ، إلى رهائن للجوع والموت . لقد توفي بالفعل أطفال ومرضى بين سكان العراق المدنيين نتيجة الافتقار إلى الدواء في المستشفيات . ووجود أكثر من ٣٠٠ شخص من أطبائنا وممرضاتنا الذين يقدمون خدماتهم بالمجان في ذلك البلد منذ أكثر من ١٢ سنة يمكّننا من الشهادة على هذه الحقيقة . إن هذه التدابير ، ضمن تدابير أخرى ، لا تؤدي إلى إيجاد حل للوضع الناشئ بل تشجع على المزيد من التعنت أو التشدد .

إن موقفنا الواضح القائم على المبادئ فيما يتعلق بكل قرار من القرارات المقترحة لا يترك أي مجال للشك . لقد أيدنا القرارات التي نعتبرها عادلة ولا مرية فيها . وامتنعنا عن التصويت أو صوّتنا معارضين للقرارات التي تعرقل في رأينا تحقيق إيجاد الحل السلمي أو قد تؤدي بالضرورة إلى الحرب .

كما أننا أعربنا عن قلقنا هنا حيال الحشد الهائل في منطقة الخليج للقوات المسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وحيال خطر نشوب حرب ستلحق ، حتى

لو كانت تقليدية ، دمارا هائلا ببلدان المنطقة ، بدءا بالكويت والعراق وجيرانهما ، بالإضافة إلى الخسائر التي ستلحق بالقوات المهاجمة . وإن تدمير حقول النفط ومنشآته المتركزة في المنطقة وما سينجم عن ذلك من نقص في النفط الخام وقفزات هائلة في أسعاره سيلحق الضرر بالبلدان الصناعية المستهلكة للنفط لكنه سيلحق أكبر الضرر ببلدان العالم الثالث غير المنتجة للنفط . والدول الأخيرة لا بد أن تضيف زيادات جديدة إلى أسعار النفط المرتفعة أصلا ، علاوة على عبء الديون الخارجية الخانق ومعدلات التبادل التجاري المجحفة جدا .

وفي مناسبات سابقة بيّنا هنا التناقض في موقف المجلس من غزو العراق للكويت ، ولنذكر فقط مثالين اثنين على ذلك ، موقف المجلس من غزو الولايات المتحدة لبنما الذي لم يحدث منذ وقت طويل ، والحالة السائدة في فلسطين والأراضي العربية المحتلة منذ ٢٣ عاما . إن الرد الذي يُعطى لنا ، في هذه القاعة ، هو أن هذه أمور تعود إلى الماضي ، إلى وقت الحرب الباردة التي زالت وأن هذه مرحلة جديدة سيحترم فيها الجميع احتراما حقيقيا ميثاق الامم المتحدة ، وأن العمل الذي قام به العراق يشكّل هجوما على النظام العالمي الجديد الذي هو نتيجة لأفضل ما أفرزته روح فترة ما بعد الحرب .

في الواقع أن هذه الهيئة لم تتمكن حتى الآن من ارسال ممثل للأمين العام إلى الأراضي المحتلة ولم توفّر حتى أدنى حد من الضمانات للأطفال والشباب الفلسطينيين الذي يُقتلون يوميا على نفس الارض التي انتُزعت منهم وبمنتهى القسوة .

وبمعزل عن الاعتبارات المعنوية والقانونية والتاريخية ، لم تسع كوبا إلى الربط بين انسحاب العراق من الكويت وانسحاب اسرائيل من الأراضي العربية التي تحتلها - وهي لا تعتبر ذلك واقعيا في ظل الحالة الراهنة . ولكن أليس من المغالطة المنطقية الشديدة أن ندعو إلى تطبيق القواعد على البعض بينما نتجاهل تطبيقها على البعض الآخر ؟ أليس هذا نفس المجلس الذي كان يجري مفاوضات خلال الايام القليلة الماضية حول مشروع قرار آخر ، وصف بأنه مشروع بسيط ومتواضع ويمثّل استجابة لظروف انسانية محضة ، بشأن موضوع فلسطين ، وقد اشتركت في صياغته كولومبيا وماليزيا واليمن وكوبا ؟ مع ذلك تجاهل رئيس المجلس طلب انعقاد هذه الهيئة وتجاهل القواعد والاجراءات المتبعة في هذا الصدد . هل من الجائز أن يصبح الآن الشعب الفلسطيني الذي عانى لأمد طويل ، في هذا العصر ، عصر ما بعد الحرب الباردة ، غير جدير بالمعاملة على قدم المساواة مع الشعوب الاخرى ؟ وهل من الجائز ، أن يكون مثله كمثل الشعب اللبناني ، أي أنه يمكن أن تمارس ضده جميع ضروب الارهاب والوحشية التي تمارسها القوة العسكرية المتفوقة لدى حليف استراتيجي للولايات المتحدة ، دون أن يحدث ذلك

صدمة للذين يقولون إنهم شعروا بالصدمة من جراء أفعال تنتهك بصورة مماثلة القوانين والقواعد الدولية ؟

وإذا كنا حقا على عتبة عهد جديد ، وإذا كان مقصدنا هو ضرورة أن يسود القانون الدولي بدلا من الاعتبارات الاستراتيجية أو الجغرافية السياسية ، وإذا كنا مهتمين بالعدالة لا بالهيمنة أو السيطرة على أعظم ثروة للنفط في العالم ، فقد حان الوقت لنعمل سوية من أجل اقامة نظام عالمي جديد يتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وهو نظام قبلناه بصورة سيادية ، بحيث يحقق المساواة الحقيقية والعدالة للجميع . ولا يزال من الاحرى بالامم المتحدة نفسها أن تمارس الديمقراطية وتتخلى عن القواعد والممارسات المرتكزة على الامتياز والتي أُعتمدت قبل نصف قرن تقريبا ، وهي لا تتماشى مع عالم اليوم وتحرم الغالبية الكبرى من الدول الأعضاء في المجتمع الدولي من ممارسة حقوقها ووظائفها على الوجه الاكمل .

ونفهم أنه لا يمكن فورا حل جميع المشاكل المختلفة التي تواجهها البشرية حاليا ؛ غير أنه عندما تتوفر الارادة الحقيقية يمكن ايجاد حلول كافية . لقد ثبت أن الحوار والمفاوضات أفضل الأدوات المتاحة لدى الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها لحل المنازعات .

فناميبيا مثال مشجّع على أنه يمكن لأطراف النزاع تذليل العديد من الصعوبات على طاولة المفاوضات . وعلى النقيض من ذلك فإن حالة كوريا مثال على أن استخدام القوة ، تحت راية الأمم المتحدة ، بعد ثلاث سنوات من الحرب ، وسقوط مئات الالوف من الضحايا والحاق الدمار المادي الهائل ، قد انتهى في هدنة تبقي ذلك البلد مجزأ كما كان قبل اندلاع الصراع ، مع وجود قواعد عسكرية أجنبية وعشرات الالوف من الجنود في الجزء الجنوبي من الاقليم .

إن كوبا تعتقد أنه ليس من المستصوب اتخاذ قرار هو من الناحية الفعلية اعلان حرب ، وتحديد موعد نهائي قبل بدء الأعمال القتالية ، وهو بمثابة اعطاء إذن مفتوح للولايات المتحدة وحلفائها باستخدام قدرتها العسكرية الهائلة والمتطورة جدا . فإذا

كانت الازمة تحل بهذه الطريقة فلا يمكن للمرء أن ينكر أن هذا اجراء غير متحضر ، وهذا أقل ما يمكن أن يقال عنه ، وأنه سيحدث لدى المجتمع الدولي احباطا شديدا وسيظهر عجز الامم المتحدة وكبار الساسة في عالم اليوم عن حل المشاكل بالوسائل السياسية والسلمية .

وعلاوة على ذلك فإن النص المعروض علينا ، إذ يخوّل بعض الدول باستخدام القوة في تجاهل كامل للاجراءات التي ينص عليها ميثاق الامم المتحدة ، انما يمثّل انتهاكا للميثاق .

كنا نحبذ قرارا حازما يهدف إلى ضمان احترام ارادة المجتمع الدولي ، وفي الوقت نفسه ينم عن الكرم والشهامة ؛ أي قرار ينقح القرار القاضي بمنع وصول الغذاء والدواء إلى الاطفال والنساء والمسنين في العراق . وكان هذا من شأنه أن يمنح بالفعل سلطة أدبية كبيرة للامم المتحدة ، ويعزز مطالبتها بانسحاب القوات العراقية من الكويت ، ويقضي بعودة الحقوق السيادية للكويت واطلاق سراح جميع الرهائن فورا .

وبدلا من ذلك يطلب الينا تأييد الموعد النهائي لنشوب الحرب ، سعيا إلى جعل مجلس الامن يواجه تصلب حكومة العراق وعنادها بتصلب وعناد مماثل وبأشد التدابير تطرفا . إن من واجب الامم المتحدة أن تستجيب لأي مظهر من مظاهر الازدراء والتطرف بحكمة لا بإيمان أعمى باستخدام القوة .

لقد بات واضحا أن القوة لا تقرّبنا من الحل بل على النقيض من ذلك تشجّع على التصلب في مواقف العراق . إن التدابير السياسية والتجارية والمالية التي اتخذت أكثر من كافية . واليوم لا يستطيع العراق أن يتلقى البضائع سواء عن طريق الجو أو البر أو البحر ، التي بالاضافة إلى الغذاء والدواء ، تعتبر جوهرية لحياة أي أمة . ومن الواضح أنه لا يمكن لأي دولة أن تصمد طويلا أمام العُزلة السياسية والاقتصادية المفروضة على ذلك البلد لأي فترة من الوقت ، مما يغني عن الحاجة إلى تجويع النساء والاطفال والمسنين ، أو إلى شن حرب دموية ومدمّرة .

إن هذا حدث فريد في التاريخ . فمنذ اللحظة التي يعتمد فيها مشروع القرار هذا ، ستظل شعوب العالم ، لمدة ستة أسابيع ، مثلها كمثل جمهور من المتفرجين في

مدرجات ملعب ضخم بانتظار اندلاع الحرب . وإذا ما أعدنا صياغة عنوان رواية غبرائيل غارسيا ماركيز المشهورة ، فإنه يمكن تسمية هذا القرار المعروض علينا بـ "سجل لحرب معلنة" . هذا هو الوصف الوحيد الذي يمكن أن نفسّر به النص المعروض علينا .

ما من أحد بوسعه أن يتهرّب من واقع أن اطلاق العنان اليوم لصراع لا يريده أحد ، بتفويض معلن من مجلس الأمن ، سيمثّل أسوأ تعبير عن دور مشكوك فيه تضطلع به الأمم المتحدة في المستقبل إذا سارت على هذا الدرب . وإن كوبا لا تريد أن تتحمل هذه المسؤولية التاريخية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر وزير خارجية كوبا على ترحيبه بنا لتوليتنا رئاسة المجلس .

السيد شيان شيتشن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة هذا الاجتماع الهام لمجلس الأمن على مستوى الوزراء ، إن مهارتكم الدبلوماسية وخبرتكم معروفتان تماما .

انقضت شهور أربعة تقريبا على غزو العراق للكويت وضمها . وقد بذل المجتمع الدولي كل ألوان الجهد لتسوية أزمة الخليج ، واتخذ مجلس الأمن ١٠ قرارات متتالية في هذا الصدد . ومما يؤسف له ، مع ذلك ، أن العراق يرفض تنفيذ هذه القرارات ولم يشر حتى إلى أنه سيسحب قواته من الكويت . وقد بدأت الحالة في الخليج تزداد توترا ويتزايد خطر الحرب كل يوم . وتشعر الحكومة الصينية بقلق وانشغال عميقين إزاء ذلك . ولكي أتعرف على وجهات نظر مختلف الأطراف المهتمة بتسوية أزمة الخليج واستطلع امكانيات الحل السلمي لها ، قمت بزيارات عمل من ٦ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر إلى بعض بلدان تلك المنطقة . ونقلت شخصيا وبكل جدية إلى قادة العراق مطلب المجتمع الدولي بوجوب انسحابهم من الكويت فورا ، وشرحت لهم الموقف الرسمي للحكومة الصينية . ونتيجة لزياراتي أشعر بأن أعضاء المجتمع الدولي يشتركون في موقف موحد إزاء أزمة الخليج بالنسبة لأمرين ، فكلهم يعارضون غزو العراق وضمه للكويت ويطالبون العراق بالانسحاب من الكويت فورا ، وكلهم يريدون في الوقت نفسه أن يروا أزمة الخليج وقد سويت بالوسائل السلمية . واليوم ، حيث يجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجلس الأمن مرة أخرى هنا ، اعتقد أننا أيضا نشترك في هذا الموقف الموحد .

وترى الحكومة الصينية أن العلاقات بين الدول يجب أن تستند إلى المبادئ الخمسة : احترام كل دولة لسيادة الدول الأخرى وسلامتها الإقليمية ، وعدم الاعتداء المتبادل ، وعدم تدخل احداها في الشؤون الداخلية للأخرى ، والمساواة والمنفعة المتبادلة ، والتعايش السلمي ؛ وإلى أنه يجب تسوية المنازعات الدولية عن طريق

الحوار والمشاورات . فالصين تعارض الغزو المسلح وضم دولة ذات سيادة من جانب أية دولة أخرى أيا كانت الذريعة . وبالتالي ، طالبت الصين منذ البداية بالانسحاب الفوري غير المشروط لقوات العراق من الكويت واحترام واستعادة سيادة الكويت واستقلالها وسلامة أراضيها وحكومتها الشرعية .

ليست لدى الصين أية مصالح ذاتية في منطقة الخليج ، كما أنها لا تسعى لتحقيق أية مصالح ذاتية هناك . ولا يهمها إلا المحافظة على السلم والاستقرار في تلك المنطقة . ولهذا تبذل الصين كل جهد للدعوة إلى الحل السلمي لأزمة الخليج . هذا الخيار قد يستغرق وقتا أطول ، لكن كلفته ستكون أدنى وما ينجم عنه أخف ، بينما الحل عن طريق استعمال القوة سيؤدي إلى عواقب خطيرة ، فمتى نشبت هذه الحرب ستحل بكل الأطراف المعنية خسائر كبيرة تترتب عليها آثار معاكسة للغاية لا على بلدان الخليج فحسب ، بل وعلى سلم العالم واستقراره وعلى الاقتصاد العالمي أيضا .

والأمم المتحدة ، كمنظمة دولية لصيانة السلم والأمن ، مسؤولة عن الأمن الدولي وأمام التاريخ . ويجب ان تتصرف بحذر كبير وتتجنب اتخاذ إجراءات متعجلة في مسألة كبرى كمسألة تفويض بعض الدول الأعضاء بالقيام بأعمال عسكرية ضد دولة عضو أخرى . والسبب الذي دفع الصين إلى التصويت لصالح القرارات العشرة التي اتخذت من قبل بشأن هذا الموضوع هو أنه مع أن تدابير العقوبات ، كما نصت عليها تلك القرارات ، شديدة ، فإنها لا تقع في نطاق استعمال القوة . ومع ذلك تُستعمل في مشروع القرار الذي سيقدم للتصويت صيغة "تستخدم جميع الوسائل اللازمة" ، مما يسمح في حقيقة الأمر باستخدام الأعمال العسكرية . وهذا يتعارض مع الموقف الثابت للحكومة الصينية ، وهو محاولة بذل قصارى جهدنا لإيجاد الحل السلمي . ولهذا يجد الوفد الصيني صعوبة في التصويت لصالح مشروع القرار هذا . ومن ناحية أخرى ، فإن أزمة الخليج تنشب نتيجة لغزو العراق للكويت وضمه لها . ولم يتخذ العراق حتى الآن أية خطوات عملية بالنسبة للمسائل الجوهرية المتعلقة بالانسحاب من الكويت . وفي هذا الصدد ، لاحظنا أنه في مشروع القرار هذا يدعو مجلس الأمن العراق إلى الامتثال التام لقرار مجلس الأمن ٦٦٠

(١٩٩٠) والقرارات الهامة التي تلته ، أي القرارات التي تحث العراق على الانسحاب الفوري من الكويت . ولما كانت الصين تحبذ هذا الموقف ، فإنها لن تصوت ضد مشروع القرار هذا أيضا .

ولا تزال الحكومة الصينية ترى أنه يجب على المجتمع الدولي أن يحافظ على ضغطه السياسي والدبلوماسي والاقتصادي على العراق وأن يشدد ذلك الضغط . وما دام هناك بصيص أمل في السلام ، فيجب مواصلة بذل الجهود تحقيقا لهذه الغاية . وتود الحكومة الصينية مرة أخرى أن تحث العراق على الانسحاب من الكويت فورا وتود أن تسترد الكويت سيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها وحكومتها الشرعية . وتناشد الحكومة الصينية المجتمع الدولي مرة أخرى أن يستعمل كل الغرض والطرق والوسائل الممكنة وأن يواصل بذل قصارى جهوده للتوصل إلى الحل السلمي لأزمة الخليج .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر وزير خارجية الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

سأطرح الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/21969 للتصويت .

أجري التصويت برفع الايدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، رومانيا ، زائير ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، ماليزيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

المعارضون : كوبا ، اليمن .

الممتنعون : الصين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت على النحو التالي : ١٣ صوتا مؤيدا وصوتان معارضان وصوت واحد ممتنع عن التصويت . اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) .

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين طلبوا الإدلاء ببيانات بعد التصويت .

السيد دوماس (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : للمرة الثانية هذا العام يجتمع مجلسنا على هذا المستوى الرفيع لوزراء الخارجية . وهذه المرة ، كما في ٢٥ أيلول/سبتمبر الماضي ، تتعلق المسألة بالأزمة الناجمة عن العدوان العراقي على الكويت .

وهذا يؤكد الجدية التي ينظر بها المجتمع الدولي الذي نمثله الى هذا الانتهاك الصارخ للمبادئ التي ترتكز عليها العلاقات بين الدول واستقلالها وأمنها . كما أنه يؤكد مدى ما يشكله استمرار هذه الحالة في تحد لقراراتنا المتعاقبة من استفزاز ورفض .

لقد شعرت بسرور بالغ وأنا أرى في أيلول/سبتمبر وزير خارجية الاتحاد السوفياتي ، السيد شفاردنادزي يترأس أعمالنا . واليوم ، أحيي وزير خارجية الولايات المتحدة ، السيد جيمس بيكر وأود أن أؤكد له أنه سيلمس في فرنسا نفس العزم على مناصرة الحق على القوة .

لقد مضى ما يقرب من أربعة أشهر منذ أن غزت القوات العراقية الكويت وحاولت ، من خلال مطالب متعاقبة مفرط فيها ، فرض قانون الغاب هناك المرفوض من قبل القانون الدولي وعزم الشعب الكويتي .

إن مجلسنا يحاول منذ ما يقرب من أربعة أشهر فيما اتخذه من قرارات متتالية حمل السلطات العراقية على اعادة سيادة القانون واحترام المبادئ الانسانية المقدسة . وخير دليل على ذلك القرارات العشرة التي اتخذت في هذا الشأن .

نحن ملزمون بالاعتراف بأن العراق لم يبد ازاء تصميم المجتمع الدولي وتلاحمه المشهود أي نزوع الى التحرك صوب ما يحق لنا أن نتوقعه منه .

لقد نشأت على إثر التطورات الأخيرة في العلاقات الدولية ظروف تفضي الى اقامة نظام عالمي جديد يحترم سيادة وكيان الجميع ويهدف في الوقت ذاته الى النهوض بالتضامن والتعاون . فهل يمكننا اذن أن نتهاون حيال هذا التحدي الصارخ الى ما لا نهاية ، وبخاصة في منطقة بالغة الحساسية حيث تستدعي توقعات الأمن والاستقرار عناية خاصة ؟

إن الهدف من كل ما فعلناه معا حتى الآن هو حمل المعتدي على التعقل . وبعبارة أخرى ، التوصل الى تسوية سلمية لهذه الأزمة في ظل الاحترام الواجب للقانون . وحيث أن نداءاتنا لم تلق آذانا صاغية نجد لزاما علينا أن نلجأ الى مستوى أعلى من الضغط في مواجهة التحدي المستمر للمجتمع الدولي . هذا هو المغزى من القرار الذي اتخذناه لتونا .

ويشكل نص هذا القرار دعوة أخيرة الى تنفيذ قراراتنا وهو يقترن بتحذير يفتح هو نفسه الطريق الى استخدام وسائل العمل المباشرة . ومن ثم ، فهو يتسق مع المنطق الذي استندنا اليه منذ البداية فيما اتخذناه من اجراءات كي لا يعتبر العدوان بعد ذلك امتيازا للقوي ونقمة للضعيف وأداة لاخضاع الجميع .

كما أن النص يتسق مع المنطق الذي ينبني عليه الموقف المتبدي من جانب العراق . فان اختار العراق أن يستمر في تجاهله لنداء العقل واحترام القانون ، أي أن يظل منغلقا على استخدام القوة ، فأي خيار يبقى أمامنا سوى اللجوء الى الوسيلة نفسها التي تبدو أنها الوسيلة الوحيدة التي يعترف بها ؟

ليس هدفنا ، هدف فرنسا ، بلوغ هذه المرحلة . فنحن لا نريد أن نزيد الاضطرابات في منطقة عانت كثيرا بالفعل من أزمات مختلفة على امتداد العقود القليلة الماضية . كما اننا لا نعتزم ضرب بلد وشعب كانت لنا معه علاقات تقوم على الاحترام والصداقة حتى عهد قريب للغاية . ويحدونا وطيد الأمل في أن يدرك قادة العراق معنى تحذيرنا وأن يقبلوا ما يمليه العقل . وباختصار ، فنحن نفضل حل المشكلة بالوسائل السلمية ، أي التسوية السلمية وليس المواجهة .

ولكن يجب ألا يساورهم أدنى شك في تصميمنا . فعلى الرغم من أن بلدي يلتزم على نحو راسخ بالسعي الى التسوية السياسية ، فلا بد أن يسود القانون في نهاية المطاف ، أي بلوغ الهدف الذي حددناه لانفسنا في قراراتنا . وهذا في صالح دولنا كافة . فما نحن بصدده هو مستقبل العلاقات فيما بين الدول وبناء عالم أكثر سلما واستقرارا .

وانطلاقا من هذه الروح ، صوت بلدي مؤيدا لهذا القرار . وأود أن أضيف التعليقات التالية فيما يتصل بمعنى تصويتنا :

إن حكومتي ، إذ تفترض عدم حدوث أية تغييرات عكسية في الظروف ، لا تعتزم اقتراح أو تأييد أي اجراء من جانب مجلس الامن يستهدف توسيع نطاق أو تشديد الجزاءات المفروضة بموجب قراراته ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٦٥ (١٩٩٠) و ٦٧٠ (١٩٩٠) أو اتخاذ أي تدابير جديدة في مجلس الامن تتعلق بالعراق خلال الفترة من اليوم وحتى الموعد المحدد في الفقرة ٢ من قرار المجلس ٦٧٨ (١٩٩٠) الذي اتخذناه للتو .

ثانيا ، ان هذا الالتزام لا يمس أي حق من حقوق حكومتي بمقتضى الميثاق ، بما في ذلك حقوقها اذا ما أجازت حكومة العراق لنفسها إلحاق الضرر بالرعايا الأجانب المحتجزين ضد ارادتهم من قبلها .

وأخيرا ، تذكر حكومتي بأحكام الفقرة ١٣ من قرار مجلس الامن ٦٧٠ (١٩٩٠) التي يتحمل بموجبها الأفراد المسؤولية الشخصية عن الانتهاكات الجسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة ، والتي تنص على أن كل من يشترك في انتهاك القوانين المتعلقة بالنزاعات المسلحة ، بما في ذلك حظر استخدام الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية خلافا لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذي وقّع عليه العراق سيكون مسؤولا عنه بصفة شخصية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر وزير خارجية الجمهورية الفرنسية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد كلارك (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أن أستهل كلمتي بتوجيه التهنئة اليكم ، سيدي الرئيس ، على ترؤسكم هذا الاجتماع الهام لمجلس الامن .

لم يمض سوى شهرين منذ أن تكلمنا ، نحن وزراء الخارجية في مجلس الامن في نظره في غزو العراق للكويت . وكانت تلك المناسبة التاريخية ، التي ترأسها زميلنا ، وزير خارجية الاتحاد السوفياتي ، دلالة واضحة على تصميمنا الجماعي على التصدي لانتهاك سافر للقانون الدولي وتحد لنسيج نظامنا العالمي .

واليوم ، اجتمعنا للمرة الثانية في هذه الأزمة لاتخاذ قرار يبرهن على أن تصميمنا الجماعي ثابت .

اننا مصممون على التصدي للتحدي المتمثل في العدوان العراقي الذي يمس لب كل ما نحاول القيام به في الأمم المتحدة ومن خلالها عبر السنوات الـ ٤٥ الماضية ألا وهو بناء منظمة عالمية فعالة تتمكن من منع أو دحر أخطر الجرائم الدولية وأشدها وضوحا المتمثلة في الاستيلاء بالقوة على أراضي بلد آخر ، وفي هذه الحالة بالذات في المحاولة الهادفة الى اجتثاث عضو في الأمم المتحدة من جذوره . ليس هدفنا اقامة النظام من أجل النظام نفسه بل لأن النظام العالمي يسمح لنا بالعمل سويا ضد الأمراض التي تفتك بالاطفال والانقسامات التي تذكي النزاع والتخلف الذي يشل البلدان .

وكما ذكر رئيس وزراء كندا في بيان له أمام البرلمان الكندي هذا الصباح ،

"إن كندا تقف مع الغالبية الساحقة في المجتمع العالمي ، بما في ذلك شركاؤنا في مجلس الأمن ، في إتاحة الفرصة لصدام حسين كي يمعن النظر بأناة في عواقب أعماله ، وكما تعطيه جدولا زمنيا معقولا للانسحاب من الكويت . ويبدو أن الرئيس حسين على استعداد تام لأن يرى شعبه يتحمل المشاق بلا نهاية لو تشبث بالكويت . ولا نرى أي تناقض بين استمرار تطبيق الضغط عن طريق الجزاءات الاقتصادية - مع إعطاء الدبلوماسية فرصة - وإعطاء الرئيس حسين فترة من الوقت للانسحاب من الكويت" .

(واصل الكلمة بالفرنسية)

إن القرار اليوم هو القرار الثاني عشر الذي اتخذه المجلس منذ غزو العراق الوحشي غير المبرر لجارته الصغيرة ، دولة الكويت ذات السيادة ، والعضو كامل العضوية في الامم المتحدة . إنه قرار يحمل رسالة واضحة لا لبس فيها في وجه رفض العراق المستمر للتقيد بالقرارات السابقة التي اعتمدها هذا المجلس ، والرسالة هي أن المجتمع الدولي لصبره حدود . لكن هذا القرار مخفف أيضا في لهجته بشعور راسخ عميق بالعدالة ورغبة كامنة في أعماق نفوسنا في إرساء السلم .

في هذا القرار فعلنا أكثر من تكرار التزامنا بالقرارات التي اتخذناها من قبل . ما نقوله فيه هو أنه إذا استمرت حكومة العراق في اختيارها تجاهل إلتزاماتها بموجب القانون الدولي وبموجب قرارات مجلس الأمن ، فستخوّل الدول الاعضاء بالتعاون مع حكومة الكويت باستعمال كل الوسائل اللازمة للتمسك بتلك القرارات وكفالة تنفيذها . وهذه الوسائل تشمل استخدام القوة .

(واصل الكلمة بالانكليزية)

هل يعني هذا أن القوة ستستخدم ؟ هذا أمر متروك للعراق . لم يفت الوقت بعد لحل هذه المشكلة سلميا . والواقع أن حلها سلميا هو رغبتنا جميعا .

لقد قدمنا لحكومة العراق في هذا القرار فترة لإبداء حسن النية ، فترة زمنية نأمل جميعا أن تستخدمها لا لإمعان النظر في قرارات هذا المجلس والنتائج التي تترتب عليها فحسب ، بل لعكس الإجراءات التي اتخذتها والضرر الجسيم الذي ألحقته بنسيج السلم والأمن الدوليين ، فترة زمنية يجب عليها خلالها أن تفرج عن الرهائن الأجانب الكثيرين المحتجزين رغم إرادتهم . فترة يتعين عليها أن تنسحب أثناءها إنسحابا كاملا غير مشروط من الكويت وتسمح لها باستعادة سيادتها واستقلالها التامين .

ونأمل أن يستفيد العراق من الفرصة التي يتيحها هذا القرار ، وأن يستأنف من خلال التقيد التام ، شغل مكانه كعضو مسؤول في المجتمع الدولي ، على أساس الاحترام التام للقانون الدولي .

هل يتعين علينا أن نحاول أيضا حسم التوترات الأخرى القائمة في الخليج ومنطقة الشرق الأوسط ؟ تعتقد حكومتي أن إحدى نتائج أزمة الخليج الراهنة يمكن أن تكون نافذة تفتح أمام فرص جديدة لحل المشاكل الأخرى التي تواجه منطقة في غاية الاضطراب . وقد شهدنا في الآونة الأخيرة نمط نجاح داخل مجلس الأمن في معالجة القضايا الإقليمية . ولو أمكننا الحفاظ على تصميمنا الجماعي فقد يتسنى لنا إيجاد حل عادل ودائم وشامل للنزاع العربي الاسرائيلي ، وهو أمر ترى كندا أنه ضروري وعاجل . غير أن هذه مسألة لا يمكن معالجتها إلا بمعزل عن الأزمة الراهنة .

إن جريمة العراق لا مثيل لها ، وإلغاؤها ، وفقا لأسمى مبادئ القانون الدولي ، وحرصا على أهم مصالح الأمن الدولي ، أمر أساسي . ولكن حل جميع المنازعات الإقليمية في المنطقة على أساس عادل ومنصف أمر مطلوب بصورة عاجلة لو أريد إقرار السلم والأمن على نحو دائم . كما أن علينا توجيه اهتمامنا الجماعي لاحتياجات تدابير تحديد الأسلحة ، وخاصة أسلحة التدمير الشامل . إن الإبقاء على الوحدة الجديدة للمجتمع الدولي هو أفضل أمل بأن يمكن حل هذه المشاكل على وجه السرعة .

لقد تأثر العديد من الكنديين تأثرا مباشرا بفعل هذه الأزمة ، وهي من أخطر الأزمات التي واجهها العالم منذ الحرب العالمية الثانية . فلا يزال الكنديون

محتجزين ضد إرادتهم من جانب حكومة العراق . ومئات من الكنديين الآخرين قد انضموا إلى قوات الائتلاف المتعدد الجنسيات في المنطقة ، وهم منفصلون الآن بآلاف الأميال عن أسرهم وأصدقائهم . وعلى الرغم من بعدنا الجغرافي ، فإن كل كندي يتعرض للتهديد بفعل هذه التوترات الجديدة الخطيرة في هذه المنطقة التي هي من أشد مناطق العالم توترا .

إن وجود القوات الكندية في منطقة الخليج يتماشى مع دورنا التقليدي لحفظ السلم تحت رعاية الأمم المتحدة . وللحفاظ على السلم يتعين علينا أولا أن نصنع السلم ، وهذا هو الهدف الذي يلتزم بتحقيقه الرجال والنساء الكنديون في الخليج . وكان موقفنا دائما التمسك بالقانون الدولي وبقواعد السلوك المعترف بها عالميا في العلاقات بين الدول .

هل للعراق شواغل مشروعة يتعين مناقشتها ؟ ربما هناك البعض منها . والأمر متروك لحكومة العراق والكويت لكي تتفاوضا بشأن هذه المسائل ، إما مباشرة أو في العديد من المحافل الدولية التي تحسم بالضبط هذه المنازعات . وإمكانية هذه المفاوضات ترد في قرار مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) ، وهو أول قرار اتخذه المجلس استجابة للغزو . ونحث العراق على أن يسلك هذا السبيل . ولكن يجب عليه أولا أن يمتثل لقرارات هذا المجلس ، تلك القرارات التي حتّمها قرار العراق المتعمد بالتخلي عن تلمس الحلول السلمية وغزو الكويت والسعي إلى تدميرها كدولة ذات سيادة . وأملنا الوطيد أن يتقيد العراق بهذه القرارات ، لأننا جميعا نرغب في السلام لا في الحرب .

إن الخيار بين السلام والحرب متروك الآن للعراق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر وزير خارجية كندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد أبو حسن (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، أود أن أنضم إلى من سبقني في توجيه التهنئة لكم على ترؤسكم المجلس في الفترة التي تتولى فيها الولايات المتحدة رئاسة المجلس . وإنني على يقين من أنكم ، بخبرتكم ومنزلتكم ، سترشدون المداولات الهامة لهذا المجلس إلى غايتها المرجوة .

أخيرا بلغت الأمور حدا جعلت مجلس الأمن يعتمد قرارا يوضح للعراق على نحو جلي ضرورة أن يختار ، في إطار زمني محدد بين الامتثال لقرارات المجلس ذات الصلة أو مواجهة يقين استعمال القوة الذي أقره المجلس . وهذا بالنسبة لماليزيا تطور بالغ الخطورة للأحداث . فبالنسبة لكل قرار من القرارات العشرة التي اعتمدها المجلس ، عملت ماليزيا وأصرت على ضرورة أن يكون فيها عنصر توازن تجاه العراق ؛ وضرورة الامتثال للقرارات ؛ والإبقاء على الخيار الدبلوماسي مفتوحا دائما . وحتى مع القرار الحالي ، وهو أخطر قرار في تاريخ المجلس ، فإن ماليزيا تأمل ألا يصبح استعمال القوة حتميا ، وأن يكون هناك وقت أمام العراق للإمتثال وأن يتسنى تجنيب المنطقة ويلات الحرب .

لقد أدت ماليزيا لتوها مسؤولية رهيبة بصفتها عضوا في هذا المجلس . وتدعو ماليزيا الله العلي القدير أن نكون قد اتخذنا القرار السليم ، ونحن في التحليل النهائي ، وفي أدائنا لمسؤولياتنا ، نؤكد على تصميم المجتمع الدولي على صد العدوان واستعادة الكويت .

لم يكن هذا بالقرار السهل على ماليزيا . فلقد نظرنا بتأن في جميع العوامل المختلفة قبل التوصل إلى قرارنا بتأييد مشروع القرار . كما أنصتنا باهتمام إلى أصدقائنا من المنطقة العربية وأولئك الذين تبادلوا الرأي معنا . واستمعنا أيضا إلى نداءات الكويت ، وهي بلد صغير كان لمعاناتها التأثير الأكبر على قرارنا .

لقد كان الاتجاه الطبيعي أمامنا هو الامتناع عن التصويت لشعورنا بالرعب إزاء احتمالات نشوب الحرب وهلاك الآلاف ، لكننا مقتنعون بأن خطوة كهذه من جانبنا لن تعني وفاءنا على نحو فعال بمسؤولياتنا في المجلس .

إن من واجب ماليزيا ، كأمة صغيرة وعضو في منظمة المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز ، أن تدعم وتؤيد وحدة المجلس وتصميمه على عكس اتجاه العدوان واستعادة السلم . إن موقف ماليزيا من قيام الأمم القوية بغزو الأمم الصغيرة معروف تماما . وهذا لا ينطبق على العراق فحسب وإنما على جميع الدول الأخرى بدون استثناء . ولا يمكن أن تكون هناك حلول توفيقية في هذا الشأن إذا كنا نريد أن نبني أسسا قوية لنظام عالمي جديد .

كما اننا سألنا أنفسنا عما إذا كان المجلس قد أعطى وقتا كافيا للجزاءات لتحدث أثرها المطلوب . ومرة أخرى ، كان الميل الطبيعي ، لتجنب استعمال القوة ، يتجه نحو إعطاء المزيد من الوقت للجزاءات . ولكن المجلس واجه حقيقة أن ذلك سيستغرق شهورا كثيرة قبل أن يتبين ان الجزاءات حققت آثارها . وفي هذه الاثناء ، لم يبد العراق ما يدل على إمتثاله للقرارات . وفي هذه الاثناء أيضا ، استمر تدمير الكويت ، علاوة على ارتكاب الفظائع ضد شعب الكويت . وأيضا لايزال عدة آلاف من الاجانب رهائن .

وتود ماليزيا أن توضح أن تأييدها للقرار ٦٧٨ (١٩٩٠) ليس دون تحفظ . فالإذن باستخدام القوة ، في حالة عدم امتثال العراق خلال الاطار الزمني المحدد ، لايمكن منحه الا بموجب أحكام ميثاق الأمم المتحدة . اننا لم نوافق على أية محاولة ترمي إلى التطبيق الانفرادي للمادة ٥١ من الميثاق عند إبقاء المسألة قيد نظر مجلس الامن . وفي هذا الصدد ، فاننا نصر دائما على مركزية دور الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . وأي استعمال مقترح للقوة يجب ان يعرض على المجلس من أجل الحصول على موافقته المسبقة ، وفقا للأحكام المبينة في الفصل السابع من الميثاق . ويؤسفنا أن هذه النقطة لم يعبر عنها بشكل واضح في هذا القرار ، وهي سابقة قد لا تبشر بالخير مستقبلا . وعندما يأذن مجلس الامن التابع للأمم المتحدة للبلدان باستخدام القوة ، تصبح هذه البلدان مسؤولة بالكامل عن أعمالها أمام المجلس من خلال نظام واضح لرفع التقارير وتحمل المسؤولية ، لم يشمله بشكل كاف القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) .

ولا بد من التأكيد على أن هذا القرار لايعطي شيكا مفتوحا باستخدام القوة المفرط والعشوائي . فالمجلس لم يأذن باتخاذ اجراءات خارجة عن نطاق قراراته ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و٦٦٤ (١٩٩٠) . وتحذر ماليزيا من أي عمل يُزعم أنه أرتكب بموجب هذا القرار ومن شأنه أن يؤدي إلى تدمير العراق فعليا . واننا نعي ماستجلبه الحرب على البلدان والشعوب في المنطقة من بؤس يفوق الحصر . فمنطقة الشرق الأوسط ، التي هي بالفعل مركز شعلة الصراع ، الصراع الذي يعود بصورة رئيسية إلى العدوان الاسرائيلي واحتلال الاراضي الفلسطينية والعربية ، لا تحتمل أية اضطرابات أخرى . وقد

علمنا التاريخ أن بدء الحرب سهل ، ولكن انهاءها يكون عادة غير مرتب وغير حاسم ، كما حدث في كثير من الحالات الاخيرة .

وانني ملزم ، بوصفي وزير خارجية ماليزيا ، وفي هذا اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، أن أعرب عن خيبة أملي العميقة في المجلس إزاء عجزه لأكثر من ثلاثة أسابيع عن أن يعالج على النحو الكافي مسألة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ، المنبثقة عن تقرير الأمين العام . إن جميع المحاولات الرامية إلى اجراء دراسة مناسبة لهذه المسألة ، بما في ذلك اجراء تصويت ، قد تم إحباطها عمدا ، مما يثير اسئلة حول إجراءات المجلس وسلوكه . ولن تسمح ماليزيا بوضع القضية الفلسطينية جانبا على أساس الحيل السياسية لبعض البلدان . واذا أريدت المحافظة على مصداقية المجلس وحياده ، لابد لبقية أعضاء المجلس ، الذين يتعين عليهم أن يرفعوا أصواتهم ، سندا للانصاف ، أن يذكروا بطريقة واضحة البلدان التي تقوم بتلك المحاولات . ومن جانبنا ، فان شعب ماليزيا ، الذي لايتزحزح في تأييده للقضية الفلسطينية ، لن يفهم هذا النوع من عدم الاتساق والتناقضات.

ومن العبث أن نتحدث عن الروابط ، ولكن كل إجراء يقدم عليه المجلس سيكون موضع تقييم بضوء اجراءاته الاخرى . ويمكن بسهولة أن يقال عن المجلس ، على أساس أدائه في هذه الفترة ، أنه أساء للقضية الفلسطينية.

وتود ماليزيا أن تحث العراق على أن يزن بوضوح أهمية القرار الذي إتخذه المجلس . وقد أعطيت مهلة ، مهلة تنم عن حسن النية ، ليقوم العراق بتقييم الوضع بأكمله . ولايزال العراق بمقدوره أن يمنع استخدام القوة ونشوب الحرب . وليس في الاستجابة لنداءات المجتمع الدولي أية إهانة . فمن شأن الخطوات التي يتخذها العراق إمتثالا للقرارات ذات الصلة أن تدعم ظهور آفاق هامة لإطار سلمي يعالج بالكامل القضايا القائمة بين العراق والكويت ويؤدي إلى الانسحاب المبكر للقوات الاجنبية من المنطقة ، فضلا عن السماح بإجراء دراسة ايجابية لقضايا السلم والأمن الأكثر شمولا في المنطقة . وان الجهود التي تبذلها كولومبيا والتي تتمشى مع هذه الأسس تحظى بتأييد ماليزيا . ونحن نشعر بأن مثل هذا الاطار يمكن أن يصبح تكملة منطقية للقرار

٦٧٨ (١٩٩٠) ، وييسر ، كما نأمل ، امتثال العراق . وأن الكثير من الاعضاء في الامم المتحدة ، الذين يشعرون بالهلع من احتمالات الحرب ، يودون أن يدرس مجلس الأمن على نحو جاد مثل هذه المبادرة .

وفي الختام ، فان ماليزيا ، بوصفها عضوا في منظمة المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز ، تود أن تناشد العراق ، حرصا على السلم ، الإمتثال للقرارات التي إتخذها المجلس . ومن الواضح أن المسؤولية عن تفادي إستخدام القوة تقع على العراق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير خارجية ماليزيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد هورد (المملكة المتحدة)(ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولا أن اشكركم ، سيدي الرئيس ، وأن أهنئكم على الجهود الحثيثة التي بذلتموها أنتم والآخرون خلال فترة رئاسة الولايات المتحدة من أجل الحفاظ على أهداف المجلس وتحقيقها .

اننا نجتمع هنا ، كما يبدو لي ، لنسعى حثيثا من أجل السلام . هذا هو الغرض من هذه الجلسة . فما من دولة ممثلة في المجلس تنزع إلى الحرب . وبالطبع ، نحن في بريطانيا ندرك جيدا المعاناة والخراب اللذين من الارجح أن تلحقهما الحرب في الخليج . ولابد أن يكون من السليم أن نقطع الشوط الاخير في السعي إلى السلم ، وهذا مايبتغيه هذا القرار . لقد فرضنا اليوم ، كما أعتقد ، آخر وأقوى الضغوط السلمية على العراق .

ومابرح المجتمع الدولي ، الممثل في هذا المجلس ، يتوخى منذ البداية الوضوح ازاء طبيعة أفعال العراق ضد الكويت . والواقع ، أن العراق لم يقم إلا بمحاولة عابرة وعابثة تماما لتبرير العدوان . وبالتالي لم نشهد هنا تدفق الحجج والحجج المضادة أو التشابك المعقد للخلفية التاريخية ، التي جعلت من الصعب على مجلس الامن ، في حالات أخرى ، أن يستجيب أو يثابر بطريقة واضحة . وقد حدثت أعمال كثيرة من أعمال الإجحاف الدولية منذ عام ١٩٤٥ ، ومن الصحيح تماما أن العديد من هذه الاعمال لاتزال قائمة . ولاريب في ذلك .

ولكن في عالم يتكون من دول قومية ، وفي منظمة ، مثل الامم المتحدة ، تتألف كلية من دول قومية ، فإن محو دولة عضو على يد دولة عضو أخرى يشكل عملا فريدا في نوعه . فهو يقوض هيكل النظام الدولي برمته ويعرضه للخطر . وليس هذا مفهوما مجردا . إن عملا عدوانيا من هذا القبيل ، بتقويضه هيكل النظام الدولي وتعريضه للخطر ، يهدد سلامة جميع مواطنينا .

وبالتالي كان رد المجتمع الدولي سريعا وقاسيا ولكنه كان سلميا . وقد مر ما يقرب من أربعة أشهر منذ وقوع العدوان . أقيمت العقوبات ، ويجري تطبيقها بطريقة مقنعة . ولو أن رئيس العراق إعتمد فقط على قراءة قرارات مجلس الامن وقائمة من أيدوا تلك القرارات لتجمعت لديه فكرة واضحة ودقيقة عن ردود فعل المجتمع الدولي .

ولكن الاتصالات في عالم اليوم أصبحت مشوشة بطبيعة الحال . فنحن نعيش في عالم اللقطة الصوتية ، عالم وسائط الاعلام الجماهيرية محكمة التنظيم ، التي تتدفق منها ، الساعة تلو الساعة ، سيولا من تقارير وانطباعات وتكهنات غير كاملة . وعن طريق قراءة انتقائية لهذه المحصلة قد يتكون لدى رئيس العراق انطباع مختلف تماما - انطباع عن وجود انقسامات وتردد . وقد أسهم عدد من الافراد ، من بينهم أفراد من بلادي - وبحسن نية في العادة - في تكوين هذه الرؤية المشوشة ، بزياراتهم الى بغداد وجهودهم في أماكن أخرى . ونرى أن أحد المقاصد الرئيسية لهذا القرار هو أن نقضي على الشكوك ، وأن نبين للعراقيين بكل دقة أين يقفون وأين نقف .

ليس ثمة التباس يشوب ما يتطلبه المجلس في هذا القرار وفي قراراته السابقة . نطلب من العراق أن يمتثل امتثالا تاما لاحكام القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وجميع القرارات اللاحقة ، وأن يسحب كل قواته دون قيد أو شرط الى المواقع التي كانت تحتلها في أول آب/أغسطس . وهذا يعني أن الانسحاب يجب أن يكون كاملا ، وإلا ، فإن الدول الاعضاء ، بالتصرف مع حكومة الكويت ، سيؤذن لها باستعمال ما تراه لازما من قوة لاجباره على الامتثال .

ومن الآن فصاعدا ، وحتى تاريخ إنقضاء الموعد النهائي ، وما لم يحدث أي تغيير مناوئ في الظروف ، لا نعتزم تعزيز أي اجراء لمجلس الامن أو تقديم أي إجراء

جديد لتوسيع نطاق أو طبيعة الجزاءات التي تقضي بها قرارات مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٦٥ (١٩٩٠) و ٦٧٠ (١٩٩٠) ، أو اتخاذ أية تدابير جديدة في مجلس الأمن فيما يخص العراق وكما قال زميلي ممثل فرنسا ، السيد رولان دوما ، نيابة عن حكومته ، فإن هذا لا يمس حقوق حكومتي بموجب الميثاق ، في حالة قيام حكومة العراق بالسماح بإلحاق ضرر بالرعايا الأجانب الذين تحتجزهم ضد إرادتهم .

وأود هنا أن أذكر بأحكام الفقرة ١٣ من القرار ٦٧٠ (١٩٩٠) ، التي بموجبها يعتبر الأفراد الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة لاتفاقية جنيف مسؤولين شخصيا عن تلك الانتهاكات . وينبغي أيضا أن يتحمل مسؤولية شخصية كل من يشترك في انتهاك قوانين النزاع المسلح ، بما في ذلك حظر البدء باستخدام الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية ، بما يتعارض مع بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، والعراق طرف فيه .

ختاما ، أود أن أقول ، بعد اتخاذ هذا القرار ، إن خيار السلم موجود ، وهو في أيدي العراقيين ، ولهم أن يستغلوه أو يطرحوه جانبا . والمجتمع الدولي لم يضف اليوم جديدا الى مطالبه . ولا يطلب أي شيء إلا العدول عن طريق العدوان ، أي الامتثال التام للقرارات السابقة . غير أن المجتمع الدولي قد عقد العزم على تحقيق هذا العدول وهذا الامتثال . وأمام العراقيين الآن مهلة أخرى لكي يستجيبوا . بحلول ١٥ كانون الثاني/يناير - وهو الموعد المحدد في هذا القرار - سيكون قد مر ما يقرب من ستة أشهر على العدوان ، وكذلك على معاناة الكويت ومعظم الرهائن . ولا يستطيع أحد أن يتهم المجلس بقلة الصبر . الخيار العسكري حقيقة وليس مناورة . وإذا اقتضى الأمر تطبيقه ، سيكون ذلك بتأييد كامل من المجلس . والآن ، وقد اتضحت الحقائق وأصبحت جلية ، يبدو لي أن العراقيين أصبح لديهم أقوى الدوافع الممكنة ومن كل الأنواع ، ليختاروا طريق السلام . فلنأمل ولنصلِّ أن يفعلوا ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية على العبارات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد باسيو (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، إسمحوا لي أولا أن أشكركم على الدعوة الموجهة اليّ والى زملائي من الدول الاخرى الاعضاء في مجلس الامن ، لحضور هذا الاجتماع الذي يعقد على المستوى الوزاري ، إننا ممتنون لإعطائنا هذه الفرصة لنجتمع اليوم تحت قيادتكم المتميزة .

لقد خلق غزو العراق للكويت حالة خطر لم يسبق لها مثيل . فالعدوان العراقي يعرض للخطر وجود دولة ذات سيادة وعضو في هذه المنظمة ؛ ويتسبب في وجود معاناة انسانية على نطاق واسع ؛ ويشكل تحديا مباشرا لنظام الأمن الجماعي القائم بموجب الميثاق . وهذا ما يشغل بال فنلندا . وهذا هو السبب في وجود الوزراء هنا للمرة الثانية . إن الأمن الجماعي يعني أن أمن الكويت هو أيضا أمن جميع الدول الاخرى ، ولاسيما الدول الاصغر . إن أسس أمننا ذاته تتعرض للخطر .

لقد أبدى المجتمع الدولي تصميمه في وجه عدوان العراق الذي لا مبرر له على الكويت . ولن يُسمح للاحتلال بالبقاء . ولكن العالم أبدى قدرا كبيرا من الصبر .

إن ما يطلبه مجلس الامن من العراق قد أعرب عنه بوضوح وصراحة في مناسبات عديدة . وتتمثل المطالب الاساسية فيما يلي : إنسحاب القوات العراقية التام وغير المشروط من أراضي الكويت ، بما يؤدي الى استعادة الكويت لسيادتها ، وإطلاق سراح جميع الرعايا الاجانب الذين يحتجزهم العراق ضد إرادتهم .

أثناء وقوع هذه الاحداث إتخذ مجلس الامن الاجراءات المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . وما زالت الجزاءات التي أُذن بها منذ أربعة أشهر هي الاداة الرئيسية التي يقصد بها التأكيد للقيادة العراقية على ضرورة تغيير مسارها .

ويقضي الميثاق بأنه إذا رأى مجلس الامن أن التدابير الاقتصادية والسياسية ليست كافية ، فله أن يتخذ ما يراه ضروريا من اجراءات لإعادة السلم والامن الدوليين الى نصابهما . ومجلس الامن ، إذ يتصرف بموجب هذه الاحكام ، إنما ينفذ فحسب ما هو لب نظام الامن الجماعي للامم المتحدة . ولابد من دعم سلطة مجلس الامن في هذا الصدد .

أثناء السنوات الأربعين الماضية ربما تكون الظروف التي صيغ الميثاق في ظلها والأهداف الرئيسية التي قُصد به خدمتها ، قد غابت عن البال في بعض الأحيان . ونحن الآن نواجه حالة تدعي فيها دولة عضو لنفسها الحق في محو دولة عضو أخرى من الوجود . ومثل هذا العمل هو على وجه الدقة نوع العدوان الذي قصد واضعو الميثاق منعه ، بل وقمعه إذا لزم الأمر .

إن كل ما يفعله المجلس اليوم يقصد به التدليل على أن التسوية السلمية ممكنة . وقد عملت فنلندا طوال هذه الأزمة على التوصل الى نتيجة سلمية . وينبغي النظر الى القرار الذي اتخذ اليوم على أنه إنذار . فليست هناك خطط لتوسيع نطاق الجزاءات المطبقة بالفعل في الفترة المقبلة وحتى الموعد المذكور في القرار . وينبغي استغلال هذه الأسابيع استغلالا تاما من أجل التوصل الى طريق سلمي للخروج من الأزمة . ونحن الآن ننتظر من العراق أن يستجيب لرسالة السلم التي نوجهها اليه ، وأن يوجه مقابلها رسالة تؤدي الى تصالحه مع المجتمع العالمي . ومساعي الأمين العام الحميدة متاحة في هذا الصدد .

لقد تأخر الوقت كثيرا ، ومع ذلك مازال أمام العراق متسع من الوقت لكي يقوم بما يلزم للتوصل الى حل سلمي للأزمة التي خلقها بنفسه باستعماله القوة ضد الكويت .

السيد إسي (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، أولا أود أن أعبر عن مدى سرور وفد بلادي إذ يراكم تترأسون هذه الجلسة التاريخية على المستوى الوزاري لمجلس الامن . إنكم تمثلون بلدا ترتبط معه كوت ديفوار بعلاقات صداقة وتعاون وثيق حارة .

وأنتهز هذه الفرصة أيضا لاعبر للسير ديفيد هاناي ، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية عن تقديرنا للإسهام المثمر الذي قدمه لعمل مجلس الامن خلال شهر تشرين الاول/اكتوبر .

أصدر مجلس الامن اليوم قراره الثاني عشر منذ ٢ آب/أغسطس بشأن بند جدول الاعمال "الحالة بين العراق والكويت" ، وقد أيدت كوت ديفوار جميع تلك القرارات ، فأظهرت بالتالي رفضها لقبول تفوق القوة على القانون والعدل في العلاقات الدولية ،

وفي هذا الصدد إن المؤتمر التاسع للحزب الديمقراطي في كوت ديفوار ، الذي عقد في ياموسوكرو في الفترة من ١ إلى ٥ تشرين الاول/اكتوبر ، تناول موضوع غزو العراق للكويت ، وفي القرار الذي اتخذ بالإجماع بشأن هذا الموضوع فإن المؤتمر ،

"إذ ذكّر بمقاصد ومبادئ السياسة الخارجية لكوت ديفوار ، القائمة على البحث عن السلام بين الدول ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، ورفض اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية لاية دولة أو استقلالها السياسي ، أدان غزو العراق للكويت وأيد القرارات التي أصدرها مجلس الامن والتي تطالب العراق بانهاء احتلاله للكويت ."

إن بلادي لا تزال متفانية تماما من أجل السلام وتفضل في جميع الاحوال الوسيلة السلمية لتسوية النزاعات أو الخلافات أيا كان مصدرها أو شدتها أو تعقدها - وسيلة الحوار والمفاوضات .

إن موقفنا إزاء النزاع ، ما فتئ يقوم على منطق السلم فقط . والعراق ، وهو عضو - مثل الكويت - في حركة بلدان عدم الانحياز . من الواضح أنه لا يدرك تماما النتائج المأساوية لاعماله ، التي تصيب بالضرر بطبيعة الحال جميع الدول ، وعلى الاخص

الغالبية العظمى لأعضاء تلك الحركة التي تضطرب اقتصاداتها بانهيار أسعار السلع الأساسية وانفجار سعر منتجات البترول وهذا يهدد أيضا بتدمير الجهود المستغرقة لبضع سنوات والرامية إلى التكيف الهيكلي والاستثمارات الجديدة التي لا غنى عنها لسلامة اقتصاداتها .

إن القرار المتخذ اليوم نتيجة منطقية لعدم امتثال العراق للقرارات التي أصدرها المجلس من قبل - ولا سيما القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) . وينبغي في رأينا ، أن يبقي ويكفل تجديد مصداقية منظمتنا والأمل المعقود عليها الآن .

إن الزعماء العراقيين المتفوقين في فن التلاعب بالسياسة عن طريق وسائط الإعلام ، ويلهون بأرواح البشر كما لو كانوا يلعبون الشطرنج ، لن يحققوا أهدافهم الرامية إلى دفع المجتمع الدولي ليقبل بنتيجة الملل حالة تنطوي على احتلال واخضاع وتدمير دولة مستقلة عضوة في الأمم المتحدة . ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح بوضع سابقة خطيرة تسبب تهديدا خطيرا لسلم الغالبية العظمى للدول الصغرى التي تمثل اليوم الأمم المتحدة والتي يعد الميثاق بالنسبة لها أفضل درع للحفاظ على سيادتها وسلامتها .

إن الكويت ستبقى ، ونأمل أن يفكر العراق وأن يؤمن بالحكمة التي وفقا لها ينبغي ألا تسفك دماء في نزاع يمكن أن يسوى وفقا للقانون .

للعراق الآن أن ينظر إلى الأحداث في ضوء حكمة أكان القديمة في بلدي : "من العقيم انتهاك حقوق الآخرين لمصلحة خاصة ، لأن في ذلك لا تكمن إلا خيبة الأمل" .

وفي وقت كهذا ، فيه يجري التأكيد على السعي من أجل السلام والتضامن بين الدول ، وعلى التنمية ، وعلى حماية البيئة الإنسانية ، وفيه تعمل الأمم المتحدة بقوة أكثر من ذي قبل لتحقيق تلك الأهداف ، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح بعدوان مثل العدوان الذي ارتكبه العراق ضد بلد مجاور صغير لإظلام أفق آماله والإطاحة بجهوده لإقامة السلم والوئام ، سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي . ولذلك فإننا نأمل أن ينظر زعماء العراق إلى القرار الذي أصدره المجلس توا باعتباره تعبيرا عن اصرار

المجتمع الدولي على ضمان الاحترام ، بجميع الوسائل الممكنة ، لمبادئ ومقاصد الميثاق العظيمة . وبطبيعة الحال ، فإنه يحدونا أمل وطيد أن يسمو زعماء العراق فوق طموحاتهم الوقتية ويدركوا أن مصالح بلدهم ، وشعبهم ، تتطلب إنهاء عدوانهم . ونأمل ، فوق كل شيء ، وهذه هي أخلص رغبات حكومة كوت ديفوار ، أن يكون الهدف النهائي للقرار الذي أصدرناه توا - على حد القول المأثور أن نعرف كيف تُظهر القوة حتى لا نضطر إلى استخدامها .

وهكذا فإن النداء الاخير الذي يوجهه مجلسنا إلى العراق هو أن يستجيب بشكل إيجابي ودون تأخير لتوقعات المجتمع الدولي . إننا لا نسعى إلى إهانة العراق . إنما نطالبه بأن يمتثل للقانون الدولي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل كوت ديفوار على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد شيفاردنادزي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : اعتقد أنه من المنطقي والرمزي أن يترأس هذه الجلسة لمجلس الامن السيد جيمس بيكر ، وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية ، وهي البلد الذي اضطلع منذ بداية أزمة الخليج الفارسي بدور نشط في مواجهة العدوان .

إن هناك منطقا في الإجراءات التي يتخذها مجلسنا ، الذي عمل منذ بداية الأزمة بتماسك واتساق ، وفي نفس الوقت بطريقة مسؤولة متزنة بما يتفق اتفاقا تاما مع ميثاق الامم المتحدة نصا وروحا في تفسيره الحديث ، الذي يعيد إليه حقوقه وسلطاته الأصلية . إننا نواجه بأول اختبار خطير للغاية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، ونحن نتعامل معه ، واضعين المصلحة المشتركة للبشرية في مركز سياستنا ، ومسترشدين بمبادئ التفكير الجديد في الشؤون الدولية .

إن هناك عدلا وقدرا كبيرا من السخاء في القرار الذي اتخذناه توا . وفي الوقت الذي نقترب فيه من نهاية الشهر الرابع للأزمة يبدي المجتمع الدولي شهامة حقيقية ويعطي الجانب الذي انتهك السلم وقتا للتفكير مرة أخرى . وفي الوقت نفسه

فإننا نعطي الضحية في هذه الأزمة تعهدا قويا بأنه لن يكون عليه أن ينتظر أطول من ذلك ، وأن المساعدة في الطريق وأن حقوقه ستعود بالكامل .

اليوم بدأنا عدا تنازليا "لمهلة حسن النية" . ونحن مقتنعون بأنه قبل أن يمضي الوقت ستتحول الأحداث باتجاه السلام ، وبأن المهلة ستبشر بتحوّل إلى تسوية سياسية .

فلو فكرنا بطريقة أخرى ، لوجدنا أن لا ضرورة لهذا القرار : فالقرار يشكّل محاولة أخيرة صادقة لإعطاء الرُشد فرصة أن يسود - أو ، إن شئت ، فرصة لبقاء غريزة البقاء ، وإعطاء العراق وقتا للتفكير بالعواقب الناتجة عن حصيلة الأزمة إذا لم يُتوصل لحلها سلميا .

وهكذا فإننا نريد أن نستهل مهلة حُسن النية بمناشدة العراق والرئيس صدام حسين بالارتفاع فوق اعتبارات المقام والهيبة ، وإظهار الحكمة وبُعد النظر وأن يضع مصالح البلد ومصير شعبه ومصير السلم والاستقرار على كوكبنا فوق أي اعتبار .

لا يريد أي عضو من أعضاء المجلس ولا يسعى للتوصل إلى نتيجة مأساوية . ولكن ينبغي ألا يخطئن أحد بحق الارادة الجماعية للمجتمع الدولي كما ظهرت هنا ، أو بحق تصميمه واستعداده للقيام بالعمل . إن تدبير المجلس يستند إلى وعي واقتناع واضحين بأن التهرب من القيام بواجبه الآن بالتقاعس عن قلب العدوان من شأنه أن يعني حتى إنزال مزيد من المعاناة والمشقات بالعالم وشعوبه .

إن الذين قاموا بانتهاك السلام عليهم أن يدركوا أن "كافة الوسائل الضرورية" ستستعمل فعلا ضدهم وبشكل عنيد ، وسنكون جميعا سعداء لو لم تكن هناك ضرورة للجوء إلى مثل هذه الوسائل .

دعني أقول بصراحة إن قرار اليوم لم يكن قرارا سهلا بالنسبة للاتحاد السوفياتي . فالجميع يعلم بعلاقاتنا الطويلة الأمد مع العراق والمشاعر الطيبة التي نُكنّها لشعب هذا البلد . إلاّ أن ما يدفعنا هو قلقنا الحقيقي تحديدا بشأن مستقبل ملايين العراقيين ، بالاضافة إلى قلقنا على العالم الذي سنعيش فيه جميعا .

لقد خرجنا لتونا من ظل المواجهة المظلم ، الذي كان مرارا غطاء لأعمال تعسفية ولاقانونية . علينا أن نضع ذلك كله وراء ظهرنا ونبعده من أجل المستقبل .

لقد بدأنا لتونا في التغلب على العداوة المتبادلة والشك والعُزلة التي ولّدت التوتر والنزاع . مرة أخرى ، علينا أن نلقي ذلك وراءنا وألاّ تثقلنا بعد اليوم تلك التركة المرهقة .

لقد أصبحنا ندرك لتونا القيم العالمية للحرية والديمقراطية بالنسبة للانسان ، والمجتمع والعلاقات الدولية . وهذه القيم ينبغي التمسك بها وحمايتهـا . ولا يمكن لنا أن نبني ونثبّت نظاما عالميا جديدا وعادلا وننتقل نحو عالم متسـاو ، يتسم بالعلاقات القائمة على الاحترام والمنفعة المتبادلة بين الدول والشعوب إلاّ على أساس هذه القيم .

أقول بصراحة جارحة إن ما حدث في منطقة الخليج الفارسي وجّه صفعة ضد بـزوغ العالم القائم على السلوك المتحضر . لهذا فإن من الاهمية بمكان تفادي تلك الصفعـة وضمان ألاّ تحدث ضررا يتعذر إصلاحه لمؤسسات السلم والديمقراطية ، وبذلك يغرق العالـم في الفوضى . ولن يدخل العالم مرحلة أكثر صفاء وهدوءا واستقرارا ما لم يواجـه التحديات المتبقية من الماضي ويرتفع إلى تحديات الحاضر والمستقبل الجديدة .

إن من الاهمية الفائقة أننا لم نعد اليوم نستجيب لهذه التحديات بالطريقـة نفسها التي مارسناها بالامس . إننا نعطي الافضلية للقانون ، والعمل في ظل سلطـة الميثاق ومجلس الامن ، والجهود الجماعية . لقد تصرفنا على هذا النحو ـ جماعيـا وبشكل متضافر ـ خلال الاسابيع الطويلة والصعبة من أزمة الخليج الفارسي ، ونحـن مستمرون في ذلك . إننا على حق في تصرفنا بهذه الطريقة . وإنني أرى في ذلك علامـة على أننا فعلا ندخل زمنا يتسم بالنضوج السياسي وأننا أدركنا أن الديمقراطيـة والحرية لا تنفصلان عن وعي كل واحد منا بمسؤوليتنا تجاه النظام ، وتجاه بيتنـا المشترك وتجاه إنقاذ الحضارة العالمية .

وفي الوقت الذي لا يمكن فيه أن نقلل بأي حال من الاحوال من تعاطفنا مـع الكويت ، أو ألمنا لمعاناتها ، أريد أن أقول بإن الخطر المحدق يتهدد ما هو أكثـر من مصير هذه الدولة الواحدة . إن مستقبلنا المشترك مهدد . ومن هنا يقيننا بـأن الكويت ستولد من جديد باعتبارها دولة مستقلة وذات سيادة ، كما طالبت بذلـك القرارات التي اتخذها مجلس الامن .

وكما لاحظ بعض زملائي وبحق ، فإننا لا نحبذ الروابط في السياسة ، خصوصا تلك الروابط السخيفة التي يبدو أنها تتطلب خلق مشكلة جديدة لكي تحل أخرى قديمة ، أو استعباد أمة واحدة ، لكي تعزز حرية أمة أخرى . إن هذا لسخف حقا .

ولكن لا نرى أي منطق في وقف الجهود بطريقة مصطنعة لحل مشكلة طال أمدها ليس لسبب سوى ظهور مشكلة جديدة يتوجب حلها أولا .

لقد حاولات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لسنوات عدة معالجة مشاكل إيجاد تسوية للشرق الأوسط وحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي والمسألة الفلسطينية ـ ولسوء الحظ ، دون تحقيق نجاح كبير لحد الآن . لقد كانت هذه المشكلة شاغلنا قبل اندلاع أحداث ٢ آب/أغسطس . ولقد اتخذت جهودنا أشكالا عدة . عُقدت مشاورات ، وتم استكشاف نُهُج عدة ، وكانت مناقشات حول إمكان إقامة هياكل أمنية في المنطقة ، وتنفيذ اجراءات بناء الأمن وأشياء أخرى كثيرة . ولقد كان إجراء حوار واسع النطاق حول جميع هذه المسائل ولمدة طويلة جزءا من المحادثات التي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على مختلف المستويات .

لماذا ينبغي لنا إيقاف كل هذا الآن ؟ هل إننا بطريقة غريبة ما ترعبنا كلمة "ارتباط" ؟ إننا نعتقد بأنه ينبغي لنا مواصلة ما كنا نعمله وما ينبغي لنا فعله الآن : السعي لإيجاد سبيل نحو تسوية شاملة للمجموعة الكاملة من مشاكل الشرق الأوسط التي قامت قبل الثاني من آب/أغسطس . هذا ليس مكافأة لأحد : إنه مجرد حُسن إدراك وسياسة سليمة .

إن الاتحاد السوفياتي على استعداد لتطوير اتصالاته على نحو أبعد بكافة الأطراف المعنية الساعية لإيجاد تسوية للنزاع في الشرق الأوسط . وفي هذا المجال فقد كنا نتعاون بشكل ناشط مع البلدان العربية والفلسطينيين . إننا على استعداد للدخول في حوار ، على أي مستوى ومهما كان شكله ، مع اسرائيل . إننا نعتبر نُهُج البلدان الأوروبية نهجا هامة . وبالطبع فإن المشاورات بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بشأن المسائل المتعلقة بتسوية في الشرق الأوسط لها دور خاص جدا .

إن موقفنا الواضح والمستقيم إزاء أزمة الخليج الفارسي يمكّننا من العمل في ذلك الاتجاه دون أن تعيقنا تعليقات أو اتهامات بأننا إلى حد ما نربط هذه الأزمة بمشكلة إيجاد تسوية عربية ـ اسرائيلية . دعنا لا نوهم أنفسنا بتصديق أمر لا حول له ولا قوة .

إن الهدف من القرار الذي اتخذناه لتونا هو وضع نهاية للعدوان وأن يكون واضحا للعالم أن العدوان لا يُكافأ . وأملنا أن يكون لقادة العراق القوة على إدراك المسؤولية التي تقع على عاتقهم أمام التاريخ وأمام شعبهم ، وأن يمتثلوا لارادة المجتمع الدولي . إننا نقدم لهم تحذيرا خاصا بشأن المسؤولية الشخصية التي يتحملونها فيما يتعلق بمصير الرعايا الأجانب في العراق . إن تعريض حياتهم للخطر سيُعدّ جريمة ضد الانسانية ـ مع ما ينتج عن ذلك من عواقب .

باسم الاتحاد السوفياتي ، أود أن أعلن أنه وفقا لتأييد حكومتي لمفهوم إعطاء "مهلة كلفتة تنم عن حسن النية" المشار اليه في القرار المتخذ اليوم فإننا بالنسبة لمدة هذه المهلة سنسترشد بقواعد السلوك التالية التي سبق أن أشار اليها بعض زملائي .

أولا ، على افتراض أنه لا توجد تغييرات معاكسة في الظروف ، لا تعتزم حكومتي تقديم أو تأييد أي عمل لمجلس الأمن من أجل توسيع نطاق أو طبيعة الجزاءات المفروضة بمقتضى قرارات مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٦٥ (١٩٩٠) و ٦٧٠ (١٩٩٠) ، أو أية تدابير جديدة لمجلس الأمن فيما يتعلق بالعراق خلال الفترة بين الآن والموعد المحدد في الفقرة ٣ من منطوق قرار مجلس الأمن ٦٧٨ (١٩٩٠) .

ثانيا ، إن هذا التعهد لا يعني المساس بأي حق أو حقوق لحكومتي بمقتضى الميثاق ، بما في ذلك حقوقها إذا سمحت حكومة العراق بوقوع أية أضرار للرعايا الأجانب الذين تحتجزهم ضد إرادتهم .

ثالثا ، تذكر حكومتي بأحكام الفقرة ١٣ من منطوق قرار مجلس الأمن ٦٧٠ (١٩٩٠) وبمقتضاه يعتبر الأفراد مسؤولين شخصيا عما يرتكبونه من انتهاكات جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة ، وينص على أن جميع المشتركين في انتهاكات لقوانين الصراع المسلح بما في ذلك تحريم البدء باستخدام الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية بما يتعارض مع بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، والعراق هو أحد الموقّعين عليه ، يعتبرون كذلك مسؤولين شخصيا .

وختاما ، أعرب عن الثقة بأنه سيكون بمقدورنا التغلب على هذه الأزمة سلميا - وأكرر ، سلميا ، وبطريقة سياسية - وانهاؤها على نغمة أمل في مستقبل أفضل لنا جميعا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على العبارات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد ناستاسي (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، إنكم تترأسون جلسة تاريخية لمجلس الأمن . إن حنكتكم السياسية وخبرتكم في الشؤون الدولية ، بصفتكم ممثلا لبلد يضطلع بدور هام ومسؤول في صيانة السلم والأمن الدوليين ، ضمانا هاما لنجاح مداولاتنا .

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالسيد خافيير بيريز دي كوييار ، الأمين العام للأمم المتحدة ، لما يبذله من جهود دؤوبة وما يقدمه من إسهامات قيِّمة من أجل تعزيز دور المنظمة العالمية في التسوية السلمية لأزمة الخليج .

لقد أتيحت لي الفرصة منذ شهرين أن أكرر أمام المجلس تأكيد موقف رومانيا بشأن البند المدرج على جدول الأعمال والمعنون "الحالة بين العراق والكويت" . وما برحنا نؤمن بأنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لتخفيف حدة التوتر الحالي على الصعيد السياسي وحل المسائل التي تشغلنا بالوسائل السلمية وفقا لقرارات مجلس الأمن .

وأنسب إطار في هذا الصدد هو الأمم المتحدة . ومن ثم ينبغي توجيه كل الجهود صوب الاستفادة الكاملة بالإمكانات والموارد التي يتيحها الميثاق . ونفكر بوجه خاص في قدرات مجلس الأمن والمساعي الحميدة وغيرها من المبادرات التي قد يضطلع بها الأمين العام . وينبغي أن تلهمنا وتشجعنا التجارب السابقة للمجلس عندما مكَّن التضامن والإرادة المشتركة أعضاءه من اعتماد تدابير فعالة . ولم يتحقق هذا التوافق في الآراء إلاَّ عن طريق الصبر والحكمة وأحيانا بجهد جهيد . واليوم أصبحت هذه المتطلبات أكثر إلحاحا من أي وقت مضى .

والواقع أن استمرار الحالة الراهنة في الخليج يؤدي الى أخطار جديدة بل والى كارثة في المنطقة تترتب عليها آثار لا يمكن التنبؤ بها على السلم والأمن العالميين ، فضلا عن الاقتصاد العالمي . ومما لا شك فيه على الإطلاق أن استمرار الحالة الراهنة سيؤثر بشدة على المجتمع الدولي كله . وتواجه بلدان عديدة ، بما فيها رومانيا ، صعوبات جمة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي نتيجة لتنفيذ القرارات التي تفرض جزاءات اقتصادية على العراق . والواقع أن كامل الاستقرار الحيوي للعالم يتعرض للخطر .

ويشكّل مسار الأحداث هذا تحديا لمصداقية الأمم المتحدة ولاسيما مجلس الأمن . وينبغي أن يثبت المجلس قدرته على كفالة تنفيذ قراراته واحترامها . وينبغي للمجلس ، في الوقت ذاته ، أن يبرهن على فعاليته الحقيقية بوصفه هيئة لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية .

وقد وجدنا أنفسنا ، نحن أعضاء المجلس ، أمام تحد حساس . من ناحية ، لاشك في أن قرارات مجلس الأمن ينبغي احترامها وتنفيذها على نحو تام ، ومن ناحية أخرى ينبغي التماس واستغلال كل الفرص من أجل التوصل الى تسوية سلمية للأزمة .

ليست هذه هي أول مرة يوضع فيها المجتمع الدولي أمام خيارات صعبة . وينبغي دائما أن نتعلم من دروس الماضي . وتذكرنا الحالة الراهنة في الخليج تذكرة جيدة بالتجربة التي مرت بها رومانيا عندما نادى دبلوماسي روماني لامع من دبلوماسيي فترة الحرب ، هو وزير الخارجية نيكولاي تيتوليسكو ، باتخاذ قرار هام ضد بلد صديق ارتكب عدوانا على دولة أخرى . وهي حالة أشار اليها وزير الخارجية بيكر في ملاحظاته الافتتاحية . إن الالتزام القانوني تعين أن يسود على أي اعتبار آخر . وعلى حد قول تيتوليسكو في تلك الحالة بالذات وهي مشابهة للحالة قيد النظر :

"إن خط سياسة رومانيا كان مستقيما ، استقامة الرصاصة التي تخترق القلب قبل إصابة هدفها" .

والواقع لقد تعيّن علينا أن نتخذ قرارا صعبا اليوم . ولقد اتخذناه ، على أساس اقتناعنا بأن سيادة دولنا ووجودها المستقل يقتضيان اتخاذ موقف دولي لصالح السلم . وهذا هو الموقف الذي كان وراء قرارنا اليوم في المجلس . ومن ثم يتعين علينا أن نتوصل الى استنتاج منطقي مؤداه أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يستخدم كل الوسائل المتاحة له ، بما فيها تلك المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ، فيما يتصل بالتهديدات التي يتعرض لها السلم وانتهاكات السلم وأعمال العدوان .

ونعرب عن الأمل في أن يفسر القرار الذي اتخذ توا والبيانات التي أدلي بها هنا تفسيرا مسؤولا من جانب كل المعنيين الذين سيبدون في النهاية الحكمة السياسية

اللازمة . ومازال هناك متسع من الوقت للإصغاء إلى صوت العقل واختيار أسلوب عمل كريم يؤدي الى الاستعادة الكاملة للسلم والنظام القانوني وفقا لميثاق الامم المتحدة . ونحن على ثقة من أنه يمكن ، بل ينبغي ، كفالة السلم في المنطقة وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي لنا أن نستخدم كل قوى الإقناع الموجودة لدينا واللجوء الى كل وسيلة سلمية متاحة .

ونرجو أن تحقق هذه الجلسة التاريخية لمجلس الامن ذلك الغرض وأن تكون معلما لجهودنا المشتركة من أجل تعزيز تنمية النظام السلمي الرشيد الذي يقوم على القواعد والقيم القانونية العالمية التي تكرسها الامم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر وزير خارجية رومانيا على الكلمات الرقيقة التي وجّهها اليّ .

أود الآن أن أدلي ببيان بوصفي وزيرا لخارجية الولايات المتحدة الأمريكية .

أعتقد أن تصويت اليوم يسجّل خطا فاصلا في تاريخ الامم المتحدة .

في وقت سابق من هذا الاسبوع استمع أعضاء مجلس الامن إلى شهادة أُدلي بها عن الجرائم التي ارتكبت ضد المواطنين في الكويت . ولا يمكن أن يكون هناك أدنى شك في أن هذه الجرائم لا تتماشى مع أي نظام متحضر . إنها جزء من نفس النمط الذي يتضمن ، كما ذكر العديد من المتكلمين اليوم ، أخذ الرهائن الابرياء الذين ينتمون إلى العديد من الدول .

إن المجتمع الدولي بأسره قد تعرّض إلى الإهانة عن طريق ارتكاب سلسلة من الاعمال الوحشية . فالقوات العراقية غزت بلدا عربيا مجاورا صغيرا واحتلته . إن بلدا كان ينعم بالازدهار في يوم من الايام قد سُلب ونُهب . وإن بلدا كان مسالما في يوم من الأيام تحوّل إلى معسكر مسلح ، وإن بلدا كان في يوم من الأيام ينعم بالأمن يتعرض الآن للرعب .

إن دول العالم لم تقف مكتوفة الايدي حيال ذلك . فقد اتخذنا تدابير سياسية واقتصادية وعسكرية لعزل العراق واحتواء عدوانه . إننا بذلنا جهدا دوليا منسقا اشتركت فيه أكثر من ٥٠ دولة لتقديم المساعدة للدول الاشد حاجة نتيجة للحظر الاقتصادي المفروض على العراق . وقد تم وزع قوات مسلحة من ٢٧ دولة لدرء أي عدوان آخر قد يقع على جيران العراق ولتنفيذ قرارات هذا المجلس . إن الإثني عشر قرارا التي اتخذها هذا المجلس قد بيّنت بوضوح أن هناك مخرجا سلميا من هذا الصراع ، ألا وهو انسحاب العراق الكامل والفوري من الكويت دون قيد أو شرط ، وعودة الحكومة الشرعية الكويتية وإطلاق سراح جميع الرهائن .

لا أعتقد أنه يمكن أن يحدث هذا كله ما لم تكن غالبية الدول تتشاطر رؤيتنا لما هو في كفة الميزان . إن رجلا خطيرا قد ارتكب عملا عدوانيا سافرا في منطقة حيوية وفي لحظة حرجة من التاريخ . إن أعمال صدام حسين وما بحيازته من أسلحة هائلة

وما يسعى إلى الحصول عليه من أسلحة التدمير الشامل كلها تشير بوضوح إلى أن الكويت لم تكن الوحيدة ولا الأولى ، غير أنه من المحتمل ألاّ تكون الهدف الأخير على قائمته . وإذا ما كسب هذه الصراع ، فلن يكون سلم في الشرق الأوسط ، ولن نتوقع سوى وقوع المزيد من الصراع ونشوب حرب أوسع نطاقا . وإذا ما سيطر على موارد الخليج فإن طموحاته ستعرّضنا جميعا للخطر وتعرّض للخطر الرفاه الاقتصادي لجميع الدول . وأخيرا اذا ما خرج العراق من هذا الصراع بمكسب اقليمي أو مالي أو سياسي فإن العبرة ستكون واضحة كل الوضوح ، أي أن العدوان مربح .

وكما ذكرت آنفا اليوم لابد لنا أن نتذكر عبرة الثلاثينات وإنه لا يجب مكافأة العدوان . منذ ٢ آب/اغسطس مابرحت العديد من الدول تعمل سوية لتبرهن ذلك على وجه التحديد . لقد اتُخذت إجراءات عديدة لم يسبق لها مثيل . والنتيجة هي واقع جديد ألا وهو مجلس أمن فعال حديثا خال من قيود الحرب الباردة . ومع ذلك فالحقيقة المُرة هي أن الواقع الجديد لم يمح الواقع القديم لواقع العدوان العراقي وإن ذلك ـ وذلك وحده ـ هو الاختبار الأخير للنجاح .

وعلينا أن نسأل أنفسنا لماذا لم يتخل صدام عن عدوانه . ولابد لنا أن نتساءل لماذا لا يفهم مدى ضخامة القوات التي حُشدت ضده ومدى الشعور الشديد بالاشمئزاز إزاء سلوكه . ولابد أن تكون الإجابة إنه لا يصدق أننا نعني حقا ما نقوله . وإنه لا يصدق أننا سنقف صفا واحدا حتى ينسحب . إنه يعتقد أن واقع عدوانه سيدوم أكثر من واقعنا ، أي أن المجتمع الدولي يعارض العدوان .

لذلك نجتمع هنا اليوم أولا وفي المقام الأول ـ كما ذكر بالفعل العديد من المتكلمين ـ لتبديد أوهام صدام حسين . فلابد له أن يعرف أن عدم الامتثال بصورة سلمية لقرارات مجلس الأمن بالنسبة إليه ينطوي على خطورة الحاق الكارثة به .

أيها الزملاء أعضاء مجلس الأمن ، إننا نقف على مفترق طرق . إننا نبّين اليوم لصدام حسين أن الشاخصة المكتوب عليها كلمة "السلام" هي الاتجاه الذي يتعين عليه اتباعه .

وقرار اليوم واضح كل الوضوح . إن العبارات تجيز استخدام القوة . غير إني أعتقد ، مرة أخرى ، أن الغاية ، كما ذكر العديد بالفعل ، تتمثل في التوصل إلى حل

سلمي للمشكلة . إذ ما من أحد هنا سعى إلى هذا الصراع . إن دولا عديدة هنا تتمتع بعلاقات طيبة جدا مع شعب العراق . ولكن ليس بمقدور مجلس الأمن أن يتحمل هذا ، وهو لايزال مخلصا للمبادئ المتجسدة في ميثاق الامم المتحدة .

إننا باتخاذنا لقرار اليوم نتفق في الرأي مع أعضاء المجلس الآخرين على أن هذا ينبغي أن يفضي إلى توقف مؤقت في جهود المجلس ، وبالطبع نفترض عدم إحداث تغيير ضار بالظروف . إننا نفعل ذلك بينما نحتفظ بحقوقنا ، كما تفعل الدول الاخرى ، في حماية رعايانا في العراق ونضع في الحسبان الكامل أحكام اتفاقية جنيف الرابعة وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، اذا ما لجأ صدام حسين إلى استعمال الاسلحة الكيميائية والبيولوجية .

إننا باتخاذنا قرار اليوم ، الذي نعتقد أنه عبارة عن توقف قصير من أجل السلم ، نقول لصدام حسين مايلي : سنواصل البحث عن حل دبلوماسي . إن السلم هو الخيار الوحيد المعقول . بوسعك أن تختار السلام باحترام ارادة المجتمع الدولي . ولكن اذا لم تفعل ذلك ، فانك ستجازف بكل شيء . فالخيار خيارك أنت .

واذا ما قصّرنا في الرد على هذا العدوان سنفقد ما هو أكثر من السلم في منطقة الخليج الفارسي . وقد اجتمعت مؤخرا في أوروبا الدول التي كانت أطرافا في الحرب الباردة لدفن ذلك الصراع . إن كل شعوب أوروبا وأمريكا الشمالية التي لم يكن لديها شيء تتطلع إليه سوى فجر كفاح مستمر ، أمامها الآن بداية جديدة ، بل فرصة جديدة . إن الصراع والحرب لم يعودا كلمات السر في السياسة الأوروبية .

إننا نجتمع في فترة حاسمة من التاريخ . بوسعنا أن نسخّر انتهاء الحرب الباردة لتجاوز النمط الكامل لتسوية الصراعات بالقوة أو أن ننزلق إلى الوراء بالدخول في صراعات إقليمية متزايدة الهمجية ، تكون فيها الغلبة للقوة . بوسعنا أن نسلك الطريق المفضي إلى السلم وحكم القانون أو أن نسلك طريق صدام حسين الذي ينطوي على العدوان الوحشي وشريعة الغاب . وببساطة ، إنه خيار بين الصواب والخطأ . أعتقد أن لدينا الشجاعة والجلد على اختيار جادة الصواب .

إذ استأنف مهمتي بوصفي رئيسا للمجلس ، أعطي الكلمة للأمين العام .

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اتخذ مجلس الأمن قرارا ينطوي على خطورة بالغة . وأود أن أؤكد على أنه حتى بالمعنى الأكثر تشددا للقرار الذي اتخذ الآن ، فإنه يتوخى ٤٥ يوما من الجهود الصادقة التي ترمي إلى التوصل إلى حل سلمي للأزمة . ولإدراكي بالمسؤولية المعقودة على منصبي ، فإنه يجب عليّ أن أُعرب عن الأمل في أن يستغل هذا الوقت في سبيل تحقيق غرض بنّاء إلى أقصى حد .

في بياني في اجتماع المجلس على مستوى الوزراء في ٢٥ أيلول/سبتمبر حاولت أن أوضّح الموقف القائم على المبادئ والمستمد من الميثاق والذي تنطوي عليه هذه المسألة . إن الأمم المتحدة ، في طلبها الامتثال لقرارات مجلس الأمن ، لا تسعى إلى الاستسلام بل إلى أشرف السُبل لتسوية الأزمة بطريقة تحترم كل المصالح المشروعة وتفضي إلى سلم أعم وسيادة القانون .

ويجب التأكيد على أن هذا الأمر لا يتعلق بمجرد البلاغة . وليس مسألة تغليف النوايا العدائية في صيغة مقنعة . وأرى أن الحالة تتطلب بذل جهود دبلوماسية بعزم متجدد بغية وضع الأزمة الحالية على الطريق الذي يفضي إلى نتيجة سلمية .

والعمل الجماعي ، كما لاحظت من قبل ، يتطلب نظاما خاصا به . وبالاضافة إلى ذلك فإن تدابير الأمم المتحدة الرامية إلى اصلاح هذا الخطأ الدولي يجب اعتبارها جزءا من المساعي الأعم التي ترمي إلى اقامة السلم من خلال العدالة أينما تعرّض السلم للخطر وأُنكرت العدالة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت أن يتكلم ، وأعطيه الكلمة .

الشيخ الصباح (الكويت) : لقد ذكرت في كلمتي في مطلع هذا الاجتماع أن شعب الكويت يتطلع إلى المجلس في مساعدته في عودته إلى أرضه ، واستعادة حريته ، وممارسة حقوقه في بلده ، آملا منكم مؤازرته في دحر العدوان ، ومساندته في إزالة الظلم ، ومناصرته في نزع الجريمة عن أرضه . وقلت إنكم صوت الانسانية التي تصرخ

طالبة العدالة ، وصرخة الضمير المتلهف للعدالة ، والمطالبة بسيادة القانون واعلاء كلمة الحق .

إني أعبّر عن مشاعر الامتنان لكم جميعا باسم شعب الكويت ، فقد ضاعفتم أمله ، وعمّقتم تصميمه وزدتم من عزمه على أن يستخرج من الألم آمالا ، ومن العذاب قوة بنّاءة .

إن وقوف مجلس الأمن أمام جريمة العراق في الكويت درس لكل من تغريه القوة ليغزو غيره ، ولكل من يستسلم للأطماع معتمدا على البطش . فقرار المجلس رسالة قوية وفصيحة إلى العالم كله بأن العدوان منهزم وعصر اللجوء إلى القوة اندثر .

أشكركم باسم كل الكويتيين المعذّبين ، والمحتلين ، والمحرومين ، والمشرّدين . أشكركم باسمهم ، لتصميمكم ، وأشكركم نيابة عنهم لقراركم ضد العدوان .

وأعبّر عن أملهم بأن يعودوا إلى أرضهم بلا دمار ، وأن يسود العقل وتنتصر الحكمة ، بعد أن يتأمل النظام العراقي في قرار المجلس ليستخلص منه حقائق اليوم ويمتثل لدعوتكم ونداءكم .

سأعود إلى شعب الكويت لأنقل لهم ما شهدته معكم ، وما لمسته منكم ، وما عرفته من مداولاتكم . قريبا سيعبر إلى دنيا النور والعمل بعد أن قلتم جميعا بأن عهد الظلام اختفى .

ولكم كل التقدير والامتنان والسلام عليكم ورحمة الله .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم يبق متكلمون آخرون على قائمتي . بهذا يكون مجلس الأمن قد أنهى المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله . وسيُبقي المجلس المسألة قيد نظره .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٥